النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⴰⵊ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉ

إلى الأمام
عن أجل الاشتراكية

■ العدد : 639 ■ من يناير 29 الى 4 فبراير 2026 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الثورة السودانية ومهام التغيير الثوري

09 08 07

الحبيب التيتي:

ضيف العدد

رغم كون السيرورات الثورية لا زالت عالقة في عنق الزجاجة، فإن الافاق تبقى مفتوحة لإمكانية التغيير الحقيقي لأنه بات هو الجواب الوحيد والممكن أمام الشعوب

15

إرادة تصفية الكنوبس بعد 74 سنة من الخدمة تكشف عن هشاشة الحماية الاجتماعية

13

نبذة عن التاريخ الدموي للإمبريالية الأمريكية

06

كلمة العدد:

في نقد بعض التحاليل حول الطبقة العاملة المغربية وحزبها المستقل

هناك تحاليل لا تنطلق من معرفة جدية لواقع الطبقة العاملة المغربية وتسقط، بالتالي في نظرة إحتقارية لها. فالطبقة العاملة المغربية مشكلة، أكثر فأكثر، مشكلة من أغلبية شبابية (نساء ورجال) متعلمة، بل جزء معتبر منها من خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني. كما أنها نظرة اختزالية للطبقة العاملة التي لم تعد تقتصر على عمال وعاملات الصناعة والمعادن والبناء، بل توسعت، بشكل كبير، مع اكتساح الرأسمالية لجل الأنشطة الاجتماعية(التعليم والصحة وتجارة التقسيط وعدد من المهن الحرة وأنشطة الترفيه والرياضة والتغذية...) وأنشطة المقاولة من الداخل لفائدة الشركات المتعددة الجنسيات في المناطق الصناعية والخدماتية (مراكز التواصل والمحاسبة وغيرها) وتحويل أغلب العاملين فيها إلى عمال وعاملات. إنها أيضا طبقة عاملة، في غالبيتها، تستعمل وسائط التواصل الإجتماعي.

إن المرحلة الحالية هي مرحلة التحرر الوطني والديمقراطية التي تتطلب بناء جبهة الطبقات الشعبية التي يشكل التحالف العمالي-الفلاحي عمودها الفقري والتي تشكل الطبقة العاملة فصيلها الأكثر تقدما بسبب موقعها في علاقات الإنتاج الرأسمالية.

إن تراجع بعض المثقفين اليساريين عن الماركسية وتبنيهم فكر ما بعد الحداثة وما بعد الرأسمالية يجعلهم يشككون في واقع ودور الطبقة العاملة ويعوضون التحليل الذي يرتكز، بشكل أساسي، إلى الصراع الطبقي بتضخيم أهمية القضايا الهوياتية والكلام على النخب والحداثة وغيرها من المفاهيم الغامضة والمضللة.

إن بناء حزب الطبقة العاملة المغربي ضرورة ماسة وحاسمة. غير أن هذا البناء ليس بالمسألة السهلة. إنه سيرورة تحمل النهج الديمقراطي العمالي، في مؤتمره الوطني الخامس، المسئولية التاريخية لجعلها مهمته المركزية ويسعى جاهدا إلى بلورة خطط لتحويلها إلى واقع. وحزب النهج الديمقراطي العمالي لا يدعي التوفر على تصور متكامل لهذا البناء، بل سيظل هذا البناء يغتني باستمرار من خلال الممارسة العملية والاستفادة من دروسها ومن تجارب الحركة الشيوعية ونضالات الطبقة العاملة المغربية وفي العالم ومن تطورات الرأسمالية وانعكاساتها على الطبقة العاملة. كما أن حزب النهج الديمقراطي العمالي منفتح على كل القوى والمناضلين/ات المقتنعين/ات بضرورة العمل، بدون تأخر أو تردد، من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية للمساهمة في نقد وتطوير هذا التصور.

لا نبخس المعيقات الذاتية والموضوعية لكي تتحول الطبقة العاملة المغربية من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها.

فالثالوث المشكل من الكتلة الطبقية السائدة والامبريالية والمخزن يستغلون التمايزات وسط الطبقة العاملة، بل حتى تسعيرها عند الإقتضاء على أساس جنسي أو عرقي أو ديني أو قبلي أو«قانوني» (عقد عمل لمدة غير محددة وأخرى عقد عمل لمدة محددة أو عقد عمل لانجاز مشروع معين أو عمل محدد في إطار المناولة...) لضرب وحدة الطبقة العاملة ونشر الهشاشة وسطها وتوفير شروط استغلالها المضاعف. كما يستعمل نفس الوسائل لضرب وحدة الطبقات الشعبية. إن أكبر المتضررين من هذه الأشكال من الاضطهاد هم الطبقات الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات. إن حزب النهج الديمقراطي العمالي يعتبر أن مركزية الصراع الطبقي لا تعني عدم إعطاء أهمية قصوى للنضال ضد مختلف اشكال الاضطهاد. إنه يناضل ضد هذا الثالوث الذي يريد تأبيدها وضد كل القوى التي تستغلها لتحقيق مصالحها الخاصة. ولذلك، فإن القضاء على هذه الأشكال من الإضطهاد والقضاء على الاستغلال الطبقي مسيرة واحدة.

أكيد أن انجاز هذه المهام تتطلب عملا جبارا، على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية والنضالية.

لكن ذلك لا يجعلنا، نتراجع أمام الصعوبات والتحديات، بل يجعلنا أكثر عزما وإصرارا على النضال والعمل المثابر والاجتهاد لمواجهة هذه المهام وانجازها.

لذلك يعتبر هذا المشروع العظيم حاضرا ومستقبلا عصا الرحى الذي يفكك التناقضات الطبقية ويحسم في مجريات الصراع لفائدة التغيير الجدري ، تتبوأ فيه الطبقة العاملة وعموم كادحي شعبنا المكانة اللائقة في مجتمع ديمقراطي خال من الاستبداد والاستغلال بمختلف أشكاله.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

الجمعية المغربية لحقوق الانسان
فرع المحمدية
المحمدية في 20 يناير 2026
بيان

الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمحمدية تعبر عن تضامنها المطلق مع ساكنة دوار البرادعة

عبر فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمحمدية عن تضامنه المطلق مع ساكنة دوار البرادعة المهددين بهدم منازلهم وتطالب السلطات المركزية والجهوية والمحلية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم وصيانة حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحظر ترحيل السكان او هدم منازلهم تحت طائلة أي مبرر ما لم تضع الدولة بدائل حقيقية تضمن الحق في السكن اللائق وتؤمن شروط العيش الكريم للأسرة

وجاء بيان صادر عن مكتب الفرع:

بقلق و استياء شديدين يتابع مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمحمدية معاناة ومأساة ساكنة دوار البرادعة بتراب جماعة المحمدية عمالة المحمدية المهددين بالتشريد ومواجهة المجهول لحرمانهم لحد الآن من تمكينهم من حقهم المشروع في السكن الملائم دون تمييز أو شرط أو قيد بالنظر لقرار السلطات المعنية القاضي بهدم منازلهم دفعة واحدة الذي كان سيتم يوم الإثنين 19 يناير 2026 ضدا على القوانين الوطنية والالتزامات الدولة الدولية المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التي تعتبر الحق في السكن الملائم من الحقوق الأساسية التي تهم جميع الناس دون تمييز سواء كانوا جماعات أو أفراد وأن السكن الملائم يشكل عنصرا أساسيا من العناصر التي يجب توفرها لاستيفاء ضمان الحق في مستوى من» المعيشة كاف»

إن الأوضاع المأساوية والمعاناة القاسية والمصير المجهول للمواطنات والمواطنين بدوار البرادعة تكشف مرة أخرى بالملموس وبشكل صارخ عدم احترام الدولة والسلطات المعنية للقوانين الوطنية ولالتزاماتها الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي تنص على مسؤولية الدولة في ضمانها الحق في السكن اللائق وتأمين شروط العيش الكريم للأسر ولكافة المواطنات والمواطنين دون أي تمييز أو قيد أو شرط وعدم قابلية الحقوق للتجزئة وهذا بناء على قرار الجمعية العامة 251/60/، وتقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، ويحذر من ممارسة عمليات الإخلاء القسري. ثم المقرر 102/1، الصادر عن مجلس الأمن الخاص برصد وإعمال حق الإنسان في سكن لائق وإلى جانب كل ذلك القرار 49/2002 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان الذي يرصد مدى «إعمال حق النساء في السكن وامتلاك الأرض» وعلاقة بكل ذلك لابد من استحضار وتسجيل المعايير الدولية التي تميز الحق في السكن اللائق ومنها: الصلاحية للسكن وتيسير الخدمات والقدرة على تحمل تكلفة السكن.

وعليه فإننا في مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية إذ نعرض ونسجل تلك المعطيات والحيثيات ونستحضر قرارات وشعارات الدولة سنة 2004 في إطار برنامج مدن بدون صفيح فإن واقع الحال المحلي بمدينة المحمدية يؤكد بما لا يترك مجالا للشك فشل تلك القرارات والشعارات وتعثر شعار «مدن بدون صفيح برنامج في خدمة التنمية البشرية وتحسين ظروف السكن لقاطني أحياء الصفيح بمدينة المحمدية ونهاية الأشغال المرتقبة في 2008 فإننا نؤكد على ما يلي / «

×تضامننا المطلق والكامل مع ساكنة دوار البرادعة في مطالبها المشروعة للولوج للحق في السكن اللائق دون شرط او قيد او تمييز وصيانة حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحظر ترحيل السكان او هدم منازلهم تحت طائلة أي مبرر ما لم تضع الدولة بدائل حقيقية تضمن الحق في السكن اللائق وتؤمن شروط العيش الكريم للأسرة

×تنديدنا الشديد بالمقاربة الأمنية التي تنهجها السلطات المعنية مركزيا وجهويا ومحليا ومطالبتنا بالاستجابة الفورية للمطالب المشروعة للساكنة احتراما لحقهم المشروع في الولوج للسكن اللائق المنصوص عليه في القوانين الوطنيــة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

×دعوتنا للهيئات الديمقراطية السياسية والنقابية والجمعوية لرص الصفوف والوحدة من اجل التصدي المشترك والوحدوي للهجمة الشرسة على الحقوق والحريات.

عن المكتب

اتحاد شباب التعليم بالمغرب يندد بقمع طلبة جامعة ابن طفيل

يتابع اتحاد شباب التعليم بالمغرب المنضوي تحت لواء الجامعة الوطنية للتعليم بقلق واستنكار شديدين ما تعرض له الطلبة بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة يوم 19 يناير 2026 من أحداث خطيرة، وما ترتب عنها من توقيفات واعتقالات داخل الحرم الجامعي وخارجه، كما يندد بالحصار المفروض على الطلبة ومنعهم من حرية التنقل، إضافة إلى أجواء الترهيب والعسكرة وإجبارهم على اجتياز امتحانات في ظروف غير ملائمة، في محاولة لتكسير نضالاتهم المشروعة.

إن هـذه الأحـداث التضييقية تـأتي بـعد تفجير الطلبة لمعركة نضالية لتحسين شروط التحصيل الجامعي، وكذلك لرفضهم فرض رسوم التسجيل بسلكي الماستر والدكتوراه، وما ترتب عن ذلك من إقصاء لعدد من الطلبة أمام غياب أي إرادة حقيقية لفتح حوار جاد ومسؤول.

ويتابع اتحاد شباب التعليم بالمغرب من جهة أخرى سلسلة المتابعات على خلفية حركة "جيل زيد" وما تلاها من احتجاجات اجتماعية رفعت مطالب تتمحور أساسا حول التعليم والصحة، وعرفت محكمة مراكش محاكمات في حق شباب "جيل زيد"، حيث أصدرت المحكمة الابتدائية بمراكش يوم الأربعاء 21 يناير الجاري أحكاما قاسية في حق عدد منهم، حيث وصل مجموع الأحكام إلى 60 سنة سجنا نافذا أو ستة ضمنها ستة أشهر موقوفة التنفيذ.

وبناء عليه فإن اتحاد شباب التعليم بالمغرب يندد بالاعتقالات والمحاكمات الصورية التي تطال الشباب من بينهم مناضلون، ويطالب بإطلاق سراحهم.

وبناء عليه، فإن اتحاد شباب التعليم بالمغرب:

يطالب بالإفراج الفوري عن كافة الطلبة المعتقلين وإسقاط المتابعات في حقهم.

يدعو إلى وضع حد لكل أشكال التدخل القمعي ومظاهر العسكرة بالجامعة باعتبارها فضاءً لممارسة الديمقراطية والتحصيل المعرفي.

يجدد رفضه القاطع لفرض رسوم التسجيل بسلكي الماستر والدكتوراه، ويطالب بإنصاف الطلبة المقصيين وتمكينهم من حقهم في التسجيل.

يؤكد على ضرورة فتح حوار حقيقي ومسؤول مع الطلبة والاستجابة لمطالبهم العادلة (منح / حي جامعي / نقل ...).

يعلن تضامنه مع معتقلي ومتابعي "حركة جيل زيد" ويطالب بإطلاق سراحهم.

إن اتحاد شباب التعليم بالمغرب يجدد تضامنه اللامشروط مع الطلبة ونضالاتهم، محملاً الجهات الوصية كامل المسؤولية عن تبعات هذه الأوضاع، داعياً كافة القوى الديمقراطية والتقدمية إلى الدفاع عن تعليم جامعي ديمقراطي ومجاني.

عن اتحاد شباب التعليم بالمغرب
الكاتبة العامة الوطنية: عزيزة الرامي
الرباط في 22 يناير 2026

من جديد الطبقة العاملة مفجوعة

هزّت فاجعة إنسانية مؤلمة إقليم برشيد، إثر حادث مأساوي أودى بحياة 12 عاملاً كانوا يشتغلون بورش مرتبط بمشروع القطار فائق السرعة، في ظروف ما تزال موضوع تحقيق من قبل السلطات المختصة.

وحسب المعطيات الأولية المتداولة،فإن الحادث –فاجعة انهيار جزئي من قنطرة القطار الفائق السرعة TGV على مستوى منطقة دوار أولاد علال بجماعة سيدي المكي برشيد وقع أثناء مزاولة الضحايا لأشغالهم داخل الورش، قبل أن يتعرضوا لحادث مفاجئ خلف خسائر بشرية جسيمة، مخلفا صدمة قوية في صفوف زملائهم وأسرهم، وموجة حزن عميقة في المنطقة.

وفور وقوع الحادث، انتقلت السلطات المحلية ومصالح الوقاية المدنية إلى عين المكان، حيث جرى نقل المصابين إلى المستشفى، وفتح تحقيق مستعجل للوقوف على أسباب وملابسات الفاجعة، وتحديد المسؤوليات المحتملة، خاصة ما يتعلق بشروط السلامة المهنية داخل الأوراش الكبرى.

وقد أعادت هذه الفاجعة إلى الواجهة سؤال السلامة وحماية العمال في مشاريع البنية التحتية الضخمة، التي يفترض أن تلتزم بأعلى معايير الوقاية، تفادياً لتكرار مثل هذه الحوادث القاتلة.

من جهتها، عبّرت فعاليات نقابية وحقوقية عن قلقها البالغ من تكرار حوادث الشغل المميتة، مطالبة بتشديد المراقبة، وتفعيل القوانين الزجرية في حق كل من يثبت تقصيره في توفير شروط السلامة، وضمان حقوق الضحايا وذويهم.

وتبقى ساكنة برشيد والرأي العام الوطني في انتظار نتائج التحقيق الرسمي، أملاً في كشف الحقيقة كاملة، وإنصاف أسر الضحايا، واتخاذ إجراءات عملية تحول دون تكرار مثل هذه المآسي التي تحصد أرواح عمال بسطاء وهم يسعون وراء لقمة العيش.

ان تزهق ارواح العمال بهذه الطريقة ونحن ننتظر بلاغ يوضح حجم الخسائر البشرية وفي مشروع من اكبر المشاريع الاستثمارية بالمغرب معناه ان سياسة التفريط في حقوق العمال وخاصة لما يتعلق الامر باجراءات السلامة وصلت الى وضع الاهمال المتعمد والاستهتار بحياة البشر.

ان تتعرض ارواح العمال للخطر نتيجة الخطأ الجسيم في مشروع القطار الفائق السرعة ومن دون ان تصدر الدولة وحكومتها بلاغا متبوعا بالاجراءات الفورية معناه ان الدولة حامية الراسمال متكالبة ومتواطئة مع سوء التدبير في صفوف مثل هذه الشركات المنوط بها انجاز المشروع.

ان تزهق ارواح العمال نتيجة هذا الخطا الجسيم ومن دون ان ينخرط الجسم النقابي مهما كانت الوانه لكي ينتفض على عدم احترام الحق في الانتماء النقابي فهو امر يلقي بالمسؤولية النقابية والسياسية على المركزيات النقابية قيادة وقواعد ويضعها في مرمى المسؤولية.

ان تزهق ارواح العمال هكذا ولا تتحرق المنظمات والجمعيات الحقوقية وتعلن حركات تضامن واسعة مع عائلات الضحايا وتطلق الوقفات والنداءات للمتابعة القضائية لكشف الاسباب وتحديد المسؤوليات عن وفاة 12 عامل كما جاء في الخبر اعلاه ان كان واقعا في حادث شغل من الواضح انه وقع نتيجة تفريط في الالتزام بالمعايير المطلوبة في مثل هذه الاوراش الخطيرة.

ان تزهق ارواح العمال هكذا ومنذ قرابة 15 يوما ولم تتحرك قواعد وفروع الحزب المستقل للطبقة العاملة ومن ضمنه انا أحد اعضائه وقادته، فمعناه اننا لم نكن في المستوى ولا نتوفر على مرصد متابعة اوضاع الطبقة العاملة ونحن بعيدون لحد الساعة عن ان نصبح ذلك الجسم الواحد وعلينا ان نستفيق من غفلتنا ونظهر الكثير من الحزم والارادة لنقوم بمسؤولياتنا ولو في حدودها الدنيا.

عزاؤنا للطبقة العاملة المغربية. عزاؤنا ومواساتنا للعائلات المكلومة.

واعتذارنا عن هذا التأخر القبيح في تقديم العزاء. اننا مكلومون مثلكم رفاقنا العمال في ذلك الورش، ولن نذخر جهدا منذ الآن لكي نكون الى جانبكم ونطلب منكم الصفح والمعذرة وقبول هذا الاعتذار.

التيتي الحبيب
24/01/2026

بلاغ تأسيس لجنة الدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة وكافة المعتقلين السياسيين

في ظل سياق وطني عام يتسم بتراجعات خطيرة على المستويين الحقوقي والسياسي، وتضييق ممنهج على الحريات الديمقراطية(الحق في الإحتجاج والاضراب والتعبير...)، وتجريم متزايد للفعل النضالي والنقابي، وتصاعد الهجوم على القطاعات الحيوية للشعب المغربي وضرب جل مكتسباته التاريخية(التعليم- الصحة- الشغل..).

وفي ظل ما تعرفه جامعة ابن طفيل من تصعيد قمعي خطير، تمثل في حصار واقتحام للحرم الجامعي، وفرض للامتحانات المبولسة، واعتقالات سياسية في حق الطلبة والمناضلين على خلفية نضالهم المشروع ضد مخطط التخريب الجامعي(مشروع القانون 59.24) ودفاعًا عن الجامعة العمومية، المجانية، الديمقراطية والمستقلة، وإزاء المتابعات والمحاكمات السياسية الجارية التي تستهدف كسر الإرادة الطلابية وتجريم الفعل النقابي والسياسي داخل الجامعة.

وأمام استمرار سياسة الحظر العملي المفروضة على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، عبر منع أنشطته، ومحاصرة نضالاته، وتجريم مناضليه، في خرق سافر للحق في التنظيم وحرية التعبير، وضرب مباشر لاستقلالية الجامعة وديمقراطيتها.

وانطلاقا من المسؤولية الأخلاقية والسياسية والحقوقية في مواجهة هذا المنحى الخطير الذي يُحوّل الجامعة إلى فضاء للقمع بدل أن تكون مجالا للعلم والنقاش الحر، ويجعل من القضاء أداة لتصفية النضال المشروع بدل حماية الحقوق والحريات.

واستحضارا للسياق العام للاعتقال السياسي بالمغرب، ضمنه ملف معتقلي جيل z، وغيرهم من ضحايا المحاكمات السياسية.

نُعلن نحن الموقعين أسفله عن تأسيس: لجنة الدعم والمطالبة بإطلاق سراح معتقلي أوطم القنيطرة وكافة المعتقلين السياسيين كإطار تضامني، مستقل، وواسع، يضم طلبة، أساتذة، محامين، حقوقيين، فاعلين نقابيين ومدنيين، وكل الغيورين على الحرية والجامعة العمومية، يهدف إلى:

- دعم ومساندة الطلبة المعتقلين سياسيًا والمتابعين على خلفية نضالهم الطلابي المشروع.
- فضح الطابع السياسي للاعتقالات والمحاكمات الجارية، وكشف ارتباطها بسياق القمع والامتحانات المبولسة ومحاولة تمرير مخطط التخريب الجامعي.
- الدفاع عن حرية التنظيم والعمل النقابي والسياسي داخل الجامعة، وعن استقلاليتها وديمقراطيتها.
- حشد التضامن الحقوقي، الأكاديمي، والإعلامي محليًا ووطنيًا، لكسر الحصار المضروب على الجامعة وطلبتها.
- تتبع الملفات القانونية للمعتقلين، والتنسيق مع هيئة الدفاع، وتوثيق كل الخروقات والانتهاكات المرتكبة.
- تقديم مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي لعائلات المعتقلين السياسيين، انطلاقا من قيم التضامن والنضال المشترك

وتؤكد اللجنة منذ تأسيسها أن:

- الاعتقال السياسي للطلبة هو اعتداء مباشر على الجامعة العمومية وعلى الحق في النضال السلمي.
- الامتحانات المفروضة تحت القمع والحصار فاقدة لكل مشروعية بيداغوجية وأخلاقية.
- سياسة الترهيب والمتابعات لن تُخضع الطلبة، بل ستعمّق وعيهم وتوسّع دائرة التضامن معهم.
- الجامعة لا تُدار بالمحاضر والبوليس، ولا يُبنى مستقبل التعليم العالي بالقمع والتجريم.

وعليه، تدعو اللجنة:

- إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة الطلبة المعتقلين، وإسقاط جميع المتابعات السياسية.
- إلى فتح حوار حقيقي ومسؤول، بدل منطق القمع والهروب إلى الأمام.
- كافة القوى الديمقراطية والتقدمية والحقوقية، وهيئات المحامين، والأساتذة، والنقابات، والإعلام الحر، إلى إعلان التضامن الصريح مع الطلبة المعتقلين ومعركة الحركة الطلابية، والاصطفاف إلى جانب الحرية والجامعة العمومية.

وفي الأخير تعلن اللجنة عن:

- مساندتها لنضالات واحتجاجات الشعب المغربي ومطالبتها بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي أوطم موقع القنيطرة
- تحيي هيئة الدفاع من المحاميات والمحامين الذين اختاروا الاصطفاف إلى جانب قضية المعتقلين السياسيين، وتعبر عن تضامنها المبدئي واللامشروط مع معركتهم النضالية دفاعًا عن استقلالية المهنة ودورها التاريخي في مواجهة الظلم و تجريم النضال.

إن تأسيس هذه اللجنة هو فعل مقاومة مدنية وحقوقية، ورسالة واضحة مفادها أن القمع والاعتقال السياسي لن يمر في صمت، وأن الطلبة ليسوا وحدهم، وأن الجامعة العمومية خط أحمر.

الهيئات الموقعة:

- هيئة الدفاع بالقنيطرة
- حزب النهج الديمقراطي العمالي بالقنيطرة
- حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي بالقنيطرة
- حزب الاشتراكي الموحد بالقنيطرة
- شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بالقنيطرة
- الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع القنيطرة
- الجامعة الوطنية للتعليم FNE بالقنيطرة
- الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بالقنيطرة
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع القنيطرة
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع خميسات
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع سيدي قاسم

اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/ سيكوميك تقرر تنظيم قافلة وطنية إلى مكناس

اجتمعت اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/ سيكوميك يوم الخميس 22 يناير 2026 وتدارست المستجدات ذات الصلة بمعركة وملف العاملات والعمال. وتوقفت عند الجانب المتعلق بالمحاكمات؛ حيث قضت المحكمة ببراءة المكتب النقابي مما نسب إليه في أحد الملفات بينما تستمر متابعته في ثلاثة ملفات أخرى إضافة إلى متابعة عدد من العاملات. وإذ تدين اللجنة الوطنية هذه المتابعات والتهم الموجهة ضد العاملات والعمال ومكتبهم النقابي فإنها تنوه بهيأة الدفاع التي تعززت بانضمام المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إليها. هذا في وقت يواصل فيه العمال والعاملات الاعتصام والمداومة والقيام بوقفات احتجاجية في ظل ظروف مناخية قاسية تتسم بالبرد القارس بينما لم تبادر وزارة التشغيل بعد إلى تحديد لقاء مع وزير التشغيل كما وعد بذلك وفد عن الوزارة خلال اللقاء الأولي مع وفد عن اللجنة الوطنية على إثر الوقفة الاحتجاجية أمام الوزارة يوم 25 دجنبر 2025.

وفي إطار متابعة تنفيذ برنامجها النضالي تستمر اللجنة الوطنية في مساعي التواصل المباشر مع مؤسسات رسمية لتحمل مسؤولياتها ومع عدد من القوى الديمقراطية لحشد المزيد من الدعم والإسناد للمعركة كما قررت تنظيم قافلة وطنية إلى مكناس يوم الأحد 15 فبراير 2026، وتهيب بكل مكوناتها وبكل القوى المناضلة السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبابية والجمعوية وبكل المناصرات والمناصرين لحقوق عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك وحقوق الإنسان على وجه العموم، نساء ورجالا، بالتعبير الفعلي عن تضامنهم ومساندتهم لهذه المعركة العادلة والمشروعة بالمشاركة المكثفة في هذه القافلة من أجل إنصاف العاملات والعمال واحترام تطبيق القانون أولا وأخيرا في هذا الملف الذي عمر طويلا ومعه تستمر مأساة 660 عامل(ة).

22 يناير 2026

صرخة عاملة من «سيكوميك» مكناس

أنا سعيدة، عاملة من عاملات سيكوم.
أكتب هذا الكلام من قلب الشارع، من البرد والمطر، من الوجع الذي لا ينام.
أخرج من بيتي كل يوم وأنا أترك خلفي أبنائي المرضى، أتركهم وأنا أعرف أن وجودي بجانبهم واجب، لكنني مجبرة أن أكون هنا، أمام فندق الريف، أدافع عن حقي الذي سُرق، وعن كرامتي التي دُوست.
هذا القرار يمزقني من الداخل، لكنه فُرض عليّ فرضًا.
أقف لساعات طويلة في الشارع، جسدي يرتجف من شدة البرد، أقدامي متورمة من الوقوف، وظهري منحن من التعب.
أنام على الأرض، أستيقظ على الخوف، على المطر وهو يصفع وجهي، وعلى إحساس قاس بأننا متروكون لمصيرنا.
معاناتي ليست فقط في هذا الرصيف، معاناتي الحقيقية في قلبي.
كل دقيقة أفكر في أبنائي المرضى:
هل تألموا؟ هل احتاجوا دواءً ولم أكن هناك؟ هل سامحوني لأنني تركتهم؟
هذا السؤال يقتلني أكثر من البرد وأكثر من الجوع.
أنا لست امرأة خرجت تبحث عن ضجيج، أنا عاملة خرجت لأن الظلم دفعني.
خرجت لأن حقي في العمل سُلب، ولأن كرامتي كإنسانة لم تحترم، ولأن الصمت أصبح جريمة في حق نفسي وأبنائي.
نحن عاملات سيكوم نُعاقب لأننا طالبنا بحقوقنا.
نُترك تحت المطر والبرد، وكأن أجسادنا لا تشعر، وكأن قلوبنا من حجر.
أين ضمير المسؤولين؟ أين إنسانيتهم وهم يرون أمًا تترك أبناءها المرضى وتبيت في الشارع؟
أنا سعيدة، امرأة متعبة، أم موجوعة، وعاملة مكسورة... لكنني لست مهزومة.
سأبقى هنا، رغم الوجع، رغم القهر، رغم الخوف، لأن حقي لا يُمنح بل يُنتزع، ولأن كرامتي وكرامة أبنائي أغلى من كل هذا الألم.

حوار مع الرفيق محمد الصالحي منسق فرع الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ببركان

> ما هي خلفيات حدث اشهار علم كيان الابارتيد الصهيوني على الحدود المغربية الجزائرية؟؟

● أولا تنبغي الإشارة الى أن هذا الفعل الشنيع ليس الاول من نوعه، فقد سبقته مجموعة من الاحداث الاخرى، وبالتالي فهو ينخرط ضمن خطة مقصودة لتقوية حضور الكيان الصهيوني في كل المجالات خاصة بعد توقيع اتفاقية التطبيع سنة 2020 إذ اخذ هذا الحضور يبرز نحو السطح بعد ان كان يعمل سرا، و يتأكد ذلك من خلال قراءة بعض الاحصائيات من قبيل زيارة المغرب من طرف أزيد من 200 الف «سائح صهيوني في المدة الأخيرة و ارتفع رقم المبادلات التجارية بين المغرب والكيان لأكثر من 100٪ حيث فاق حجم المبادلات 110 مليون دولار سنة 2024 بعد ان كان حوالي 57 مليون دولار سنة 2022، وتعزز هذا التوجه بزيارة الموظف العسكري السامي في جيش الكيان سنة 2022 و مشاركة جيش الكيان في المناورة العسكرية التدريبية « الأسد الافريقي» كما تم توقيع اتفاقية عسكرية مؤخرا في تل أبيب 6 يناير لسنة 2026. من هنا فإن هذا الحدث لم يكن معزولا عن تنامي التواجد الصهيوني بأرض المغرب وتغلغله بشكل أصبح معه الوضع يهدد بشكل متواصل باحتلال مساحات في القرار السياسي والسيادي للدولة المغربية. المعروف ان مجرمي الكيان وبعض المتصهينين يستثمرون كل الاحداث لتعميق التفرقة والنعرات بين أبناء وبنات الوطن أو في علاقة المواطن المغربي بحضنه العربي والافريقي من قبيل المحاولات اليائسة لاستغلال السخط والغضب العام للشعب المغربي نتيجة الانهزام في نهائي كاس افريقيا لبث وإنتاج خطاب الكراهية والتمييز والانعزالية.

> كيف واجهت القوى المناهضة التطبيع هذا الاستفزاز التاريخي في منطقة ترمز إلى الإخوة بين الشعبين؟

● مباشرة بعد هذا الاستفزاز بادر عموم المواطنين و المواطنات في المغرب بشكل عام و بالمنطقة الشرقية بشكل خاص الى التنديد

الفردي والجماعي من خلال صفحات ومنصات التواصل الاجتماعي وسيادة مناخ مشحون بالسخط والرفض إزاء هذه الممارسة المستفزة لمشاعر ومواقف الشعب المغربي، ثم ا اجتمعت عدة هيئات داعمة لنضال الشعب الفلسطيني بإصدار بيانات لتنتقل الى صياغة مبادرة عملية لتنظيم وقفة احتجاجية في نفس المنطقة لتطهيرها من دنس الصهاينة و تأكيد رمزية المعبر «بين الأجراف» كمعبر لطالما كان قناة حيوية للتواصل و الحوار و الإخاء والتضامن، فقد كان خلال فترة استعمار الجزائر ممرا الأسلحة ودخول وتسلل رجالات المقاومة، هذا دون أن ننسى التنويه بمبادرة المناضل البركاني سفيان شاطر الذي بعث برسالة رمزية قوية حيث حمل دلوا ومكنسة للتنظيف في رمزية تطهير المكان، هذا الحدث ساهم في تقريب وجهات النظر بين الفعاليات الداعمة الحق الفلسطيني مما انجح الوقفة التي توجت بإحراق علم الكيان و اصدار بيان اهم مطالبه الاستعداد المستمر لمواجهة التطبيع و التفكير في آليات إسقاطه رسميا بعد إسقاطه شعبيا، وقد شارك في الوقفة العديد من القوى الحية وفعاليات داعمة للشعب الفلسطيني ومواطنين قادمين من مدن الجهة الشرقية ومن خارج الجهة رغم حواجز المنع التي أقامها الدرك للحيلولة دون الوصول الى النقطة الحدودية المعنية بالاحتجاج.

> ما هي مقترحات مواجهة التطبيع استراتيجيا بالمنطقة الشرقية وما هو دور مكونات « الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع»

● فيما يخص فرع بركان للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، فقد أنجز هذا الأخير عدة مبادرات من وقفات ومسيرات وحملات تعبوية بخطورة التطبيع و إبراز عدالة القضية الفلسطينية، لكن تبقى هذا الاليات محدودة التأثير في غياب تنسيق جهوي بين فروع الجهة الشرقية من جهة و مع الفرقاء العاملين في ميدان دعم الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

طبعا العمل داخل الجبهة وحده لا يكفي حتى لا يسهل على الأعداء مواجهة الموقف الداعم لفلسطين وبالتالي على المكونات ان تبادر فرادى و بتنسيق فيما بينها و حث كل مكونات المجتمع المدني للانخراط الفعال كل من موقعه وميولاته ومراكز اهتمامه (موسيقى، مسرح، رسم سكيتشات، ورشات، معارض،رياضة ...) للتصدي لكل خطوة تطبيعية مهما كان حجمها وميدانها الرسمي وغير الرسمي : سياسيا، عسكريا، ثقافيا، أكاديميا، تربويا...الخ وكذلك تبادل الزيارات مع بنات و ابناء شعبنا الفلسطيني ، و يبقى الاهم كذلك هو الانخراط في معارك عالمية، وتنويع آليات التعبئة والتأطير منها التركيز خاصة على الميدان التربوي للقيام بحملات منتظمة ومستمرة في تربية الاطفال في المؤسسات التعليمية والتربوية والجمعوية والأسرية باعتبارها من الروافع الاستراتيجية لحماية الحق الفلسطيني...

تدنيس منطقة الجراف برمز الصهيونية يحمل رسائل سياسية خبيثة ضد المجتمع المغربي وضد وحدة الشعبين المغربي والجزائري

يوم الخميس 22 يناير 2026، توجه قطعان من الصهاينة (تحت مسمى رحلة سياحية) والتي في الحقيقة هي رحلة سياسية نحو بين الجراف/السعيدية المنطقة الحدودية مع الجزائر في شرق المغرب. ورفعوا العلم الدموي الصهيوني رمز الإبادة الجماعية والاستعمار إلى جانب علم الدولة المغربية مرددين شعارات تمجد الكيان الصهيوني.

إن هذا الحدث يعتبر سابقة خطيرة جدا خصوصا وأن الأمر تم في منطقة حدودية يتبادل فيها المواطنون المغاربة والجزائريين باستمرار التحية لتأكيد الأخوة الثابتة من التاريخ المشترك للنضال ضد الاستعمار ضدا على إرادة تسعير العداء بين الشعبين في كل مناسبة من طرف الذباب الإلكتروني الموجه لتوسيع الهوة بين الشعبين بما يخدم أهداف القوى الرجعية والإمبريالية والصهيونية التي ترى أن وحدة الشعوب المغاربية وتقاربها يهدد مخططاتها التوسعية المبنية على «فرق تسد».

فلقد تم رفع علم الإبادة الجماعية والاستعمار وتدنيس رمزية المنطقة تحت أعين الأجهزة المخزنية «التي عينها لا تنام» حين يتعلق الأمر بمظاهرات الشعب المغربي، هذا السلوك الأرعن والمدبر بعناية يريد تبليغ رسائل بأن الصهيونية أصبحت متمكنة من أجهزة الدولة، ومطلقة التصرف في بلادنا رغم كل الاستنكار الجماهيري للتطبيع والصهينة المتنامية.

لقد أدى الأمر إلى استنفار القوى المناهضة للتطبيع والصهينة، ولقي النداء الرمزي لأحد المواطنين (سفيان) حاملا مكنسة لمحو التدنيس لمنطقة ترمز إلى وحدة الشعبين الجزائري والمغربي (بين الجراف /السعيدية/ إقليم بركان) حيث تم تنظيم قوافل إلى عين المكان (يوم الأحد 25 يناير 2026) من طرف بعض فروع الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وفي مقدمتها فرعي بركان و وجدة، وبعض القوى الأخرى المناهضة للتطبيع (مجموعة العمل).

وعموما فإن هذه الوقفة سمحت رمزيا بمحو العار الذي حل بأجهزة الدولة التي سمحت للصهاينة بتدنيس منطقة بين الجراف في حين تم حصار وقفة شعبية لمحو العار ليوم الأحد 25 يناير 2026 وتم منعها من الوصول إلى ذات المكان المدنس.

إن هذا الحدث الخطير جدا تناولته وسائل الإعلام الدولية وفضحت دواعيه، في حين التزم الاعلام الرسمي بالبكم المطبق والاستسلام لهذه المبادرة الخطيرة والمدروسة التي تعلن أن الوجود الصهيوني وتحركاته أصبحت مطلقة التصرف أمام التواطؤ المكشوف للدولة، وصلت فيه الأمور إلى التحدي وأداء الأدوار الاستفزازية القذرة ضد الشعبين المغربي والجزائري ونشرها في وسائط التواصل الاجتماعي.

إن خطوة القوى المناهضة للتطبيع والصهينة بالمغرب هي خطوة جيدة خصوصا بالسرعة التي تمت بها، وهي في حاجة إلى تعزيزها بالتفكير في والعمل على تطوير استراتيجيات وتكتيكات النضال ضد التطبيع والتصهين المتنامي تأخذ بعين الاعتبار واقع الانبطاح المخزني لمخطط الصهينة.

كما أن من المهم – لما لا- التفكير في تنظيم مسيرة وطنية لمناهضة التطبيع في مدينة السعيدية تتجه نحو منطقة بين الجراف لمحو وصمة العار والتدنيس المبرمج لكل ما يرمز لوحدة الشعبين المغربي والجزائري ولوحدة الموقف من الصهيونية والتطبيع.

26 / 1/2026

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 16)

الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبا الشرقية

الهاشمي كبدة

حسب المعطيات الواردة في جريدة «برود»، لسان حال النقابات السوفياتية، فإن نسبة 84 % من اليد العاملة ومستخدمي قطاعات الصناعة والنقل والبناء والزراعة بالاتحاد السوفياتي كانت منقبة. ولم ينعقد المؤتمر العاشر للنقابات السوفياتية إلا في أبريل 1949 بعد 17 سنة من انعقاد مؤتمرها التاسع لسنة 1932. وقد شارك فيه مؤتمرون منتدبون عن أربعين مليون نقابي موزعين على خمسين نقابة كان يتعايش فيها بدون تمييز العمال والمستخدمون والأطر. وسجل حسب التصريحات الرسمية العزوف عن التنقيب لدى 20 % من مستخدمي محطات الآلات والجرارات، و15 % من عمال الغابات وشغيلة صناعة الورق. وعلى صعيد المصنع، كانت النقابة تتمثل بجمع عام للشغيلة المنقبة الذي ينتخب لجنة نقابية (مشكلة من 5 إلى 15 عضوا) ما يماثل مكتب الفرع النقابي للوحدة الإنتاجية بأوروبا الغربية. وكانت إحدى صلاحياتها الرئيسية هي وضع معايير الإنتاج وتنظيم ندوات موجهة لرصد الهفوات وللكشف عن التخريب المحتمل. وكان تمويل النقابة يتم من مصدرين أساسيين: اكتتاب يعادل 1 % من أجور الشغيلة؛ وتحويلات من وحدات الإنتاج تعادل 3 إلى 4 % من الكتلة الأجرية(1).

حدد المؤتمر العاشر للنقابات السوفياتية أهداف هذه الأخيرة حسب الترتيب التالي: تنظيم المحاكاة الاشتراكية لضمان تنفيذ خطط الإنتاج وتجاوزها وزيادة الإنتاجية وخفض أسعار الكلفة؛ والمشاركة في عمليات تحديد الأجور ومعايير العمل بطريقة ترتقي بالإنتاجية في احترام للمبدأ الاشتراكي بما يتناسب مع العمل المقدم؛ وتعزيز تحسين الجودة المهنية؛ وإبرام اتفاقيات جماعية؛ والحرص على احترام تشريعات الشغل وسلامته؛ وتدبير ميزانيات التأمينات الاجتماعية ومختلف المؤسسات الاجتماعية والثقافية؛ وتنمية التربية السياسية والإيديولوجية والثقافية لأعضاء النقابة؛ وتحفيز تشغيل اليد العاملة النسوية بالمساعدة على تربية الأبناء؛ وتمثيل اليد العاملة المنقبة أمام إدارات الدولة في شأن كل القضايا التي تهم الشغل(2). وهكذا، فإن دور النقابات السوفياتية كان دورا تأطيريا في المقام الأول، وكان بالمناسبة دورا تمثيليا، ولم يكن قط دورا مطلبيا احتجاجيا.

ترأس شفيرنيك(a) إدارة النقابات السوفياتية من 1932 إلى 1956، مع ابتعاده لفترة قصيرة عن الرئاسة. وقد خلفه في منصبه غريشين(b). وفي فاتح يونيو 1957، عدد حجم العضوية في هذه النقابات ب 47100000 منقبا. ومنذ وفاة ستالين، ووصول خروتشيف إلى السلطة، لم يسبق أن رصد هذا القدر العظيم من الحرية النقابية إزاء الدولة وإزاء الحزب الشيوعي السوفياتي. وقد ورد في مقال نشر في يومية البرافدا، العدد الصادر بتاريخ 19 فبراير 1957: «إن إنكار الدور القيادي للدولة الاشتراكية يفضي إلى مواقف أناركية أو إلى مواقف نقابية معادية للماركسية. وتؤدي هجمات بعض الكتاب الأجانب على إدارة الاقتصاد الاشتراكي، المتعارضة مع الاشتراكية العفوية، إلى ليبرالية أناركية على الطراز البورجوازي».

طبقت بالتدريج مبادئ النقابات السوفياتية في البلدان التي دخلت في نهج سياسات الاقتصاد الموجه. وحسب الإحصائيات المقدمة خلال مؤتمر الأممية النقابية الحمراء المنعقد بفيينا سنة 1953، كانت نقابات بلدان الديمقراطية الشعبية تأوي 30000000 منخرطا كانت أحجام منقبي الدول الأوروبية في هذه الكتلة النقابية كما يلي: ألمانيا الشرقية 5000000 منخرطا، بولندا 4300000 منخرطا، تشيكوسلوفاكيا 3500000 منخرطا، رومانيا 2300000 منخرطا، المجر 1770000 منخرطا، بلغاريا 900000 منخرطا، ألبانيا 83000 منخرطا(3). ورصد توجه لتعويض النقابات المهنية بالنقابات الصناعية على القاعدة المقاولاتية بحيث يضم كل فرع نقابي شغالي كل مقاولة بغض النظر عن مهنهم.

وغداة الحرب العالمية الثانية، وقبل استيلاء اليسار على السلطة، سعت الحركة النقابية التي كان يقودها الشيوعيون إلى المطالبة بتطهير دون هوادة للمنظمات النقابية من كل من ثبت تعاونه مع الغزاة النازيين. وألحت على إقرار التأميمات التي من شأنها تدمير نقط بداية العودة الهجومية ورد الفعل النظام الرأسمالي. وداخل اللجان المحلية والوطنية التي تشكلت لذلك الغرض، كان حضور النقابات إلى جوار الحزب الشيوعي يضمن للعامل الشيوعي المنقب تمثيلية مزدوجة وتصويتا متعددا. وبعد الاستيلاء على السلطة انمحى الدور المطلبي الاحتجاجي للنقابات أمام دورها التأطيري(4).

حظر القانون التشيكوسلوفاكي الرامي إلى الدفاع عن الجمهورية والذي أشر عليه الرئيس غوتفالد(c) في 18 أكتوبر 1948، كل إضراب سياسي أو مطلبي، كما هو الشأن بالنسبة لكل «تخريب» حتى ولو كان جنينيا. فلقد نصت المادة 20 منه على أن كل من يحرض الموظفين على العصيان يعاقب بسنة إلى خمس سنوات من السجن المقرون بالأشغال الشاقة. وورد في المادة 21 منه أن كل من يعترض إنجاز مستخدمي الدولة لمهامهم يعاقب بخمس إلى عشر سنوات من السجن المقرون بالأشغال الشاقة. ويعاقب، بمقتضى المادة 30 منه، كل من يرمي إلى إلحاق الضرر بالدولة من خلال الامتناع عن إنجاز العمل الذي عهد له به بسنة إلى خمس سنوات من السجن المقرون بالأشغال الشاقة(5).

أثناء انعقاد دورة للجمعية الوطنية، دعا زابوتوكي(d) الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل التشيكوسلوفاكية، الذي صار رئيسا لمجلس الدولة في 30 يونيو 1948، العمال إلى مزيد من العمل. ووصف الترحال والتغيب بالعار. ودعا الأطباء إلى فضح أولئك الذين يستغلون الضمان الاجتماعي بطرق غير مشروعة، مضيفا انه يتعين على المقاولات المؤممة ان تنتج أكثر وبكلفة متدنية. إنها قضية مديري ومجالس المقاولات. فإذا لم يطرأ أي تغيير، فهؤلاء هم المفروض تغييرهم (6). إن الأمر لا يتعلق بالرقابة العمالية كما تصورها النقابيون ذات يوم، بل يتعين ان تكون الستاخانوفية، من منظور زابوتوكي، مظهرا عفويا للشغيلة وليس بدعة تبتدعها إدارة المقاولات (7).

انتقل حجم العضوية في الفيدرالية الألمانية الحرة للنقابات العمالية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية من 1500000 عضوا في سنة 1946 إلى 5221000 عضوا في سنة 1953 ضمنهم 1000000 عضوا كانوا ينتسبون إلى قطاع المعادن، وكان عدد العمال آنذاك في ألمانيا الشرقية يناهز 7000000 عاملا، 3500000 عاملا في القطاع العام، 2500000 عاملا في القطاع الخاص، 1000000 عاملا في القطاع الحرفي. وكان القادة النقابيون الالمان الشرقيون يدعون إلى الامتناع عن التدخل في تدبير وحدات الإنتاج. كما كانوا يدعون ألا يظلوا في المقصورة الخلفية لمديري المقاولات. وفي يونيو من 1953، فوجئ هؤلاء بالمظاهرات العمالية التي امتدت من برلين إلى مراكز عمالية أخرى لألمانيا الشرقية. وقد أشارت التقارير الرسمية إلى كونها حركة احتجاجية من أجل استقلالية العمل النقابي، لكنها حركة لم تفضي إلى نتائج مثمرة، وبالتالي تكرست تبعية النقابة للحزب الحاكم(8).

ببولندا، كانت تشكل تعبئة العمال من أجل تنفيذ الخطة الثلاثية للإنتاج (1946–1949) المهمة الأساسية للنقابات(9). وخارج هذه المهمة الاقتصادية، عهد للنقابات بهذا البلد، بمهام اجتماعية من قبيل الإشراف على التأمين الاجتماعي ومطاعم المصانع ودور الراحة، بينما لم يجد المكون المطلبي الاحتجاجي للعمل النقابي أي مكان في إطار الصناعات المؤممة لاسيما بشأن موضوع الأجور. ومع ذلك فقد رخص بهذا المكون، على نطاق معين، في القطاعات التي بقيت في حوزة الخواص. وفي مؤتمر النقابات البولندية لسنة 1954، ادخل في القانون الأساسي تعديل مفاده أن النقابات المهنية تنجز مهامها تحت قيادة الحزب العمالي البولندي الموحد طليعة الطبقة العاملة والقوة الموجهة للشعب البولندي. وأصبحت من بين واجبات المواطن البولندي العضو في النقابة الالتزامات التالية: التقيد الصارم بضوابط العمل، محاربة أي إهمال والتحسين بصفة قارة للجودة المهنية(10).

استحقت الكونفدرالية العامة للشغل بيوغوسلافيا، في إطار القطب الاشتراكي، تذكيرا مميزا. فقد بلغ حجم العضوية فيها سنة 1951 مليون وسبعمائة ألف عضوا، أي ما يعادل 85 % من الشغيلة القابلة للتنقيب. وكانت هذه المركزية النقابية تربط علاقات وثيقة مع نظام تيتو(e) محددة في الفقرة التالية من قانونها الأساسي المصادق عليه في مؤتمرها المنعقد سنة 1951: «بتوحيد الجماهير الواسعة من العمال والمستخدمين، وبإشراكهم الفعال في كل مهام الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، شكلت كونفدرالية نقابات يوغوسلافيا إحدى القوى الأكثر أهمية لتشييد صرح الاشتراكية ولمواصلة التطوير الديمقراطي الاشتراكي». ومن ثمة أصبحت الطبقة العاملة اليوغوسلافية تمارس، لأول مرة في تاريخ النضال من أجل الاشتراكية، حقها في التدبير المباشر للاقتصاد(11).

كمنت أصالة النظام اليوغوسلافي في كون انه، منذ قطيعة تيتو مع ستالين، رغب القادة في تعويض التدبير البيروقراطي للمقاولات بتدبير ذاتي تضطلع به الشغيلة. وهكذا تم الاحتفاء بالمجالس اليوغوسلافية باعتبارها مؤسسة قادرة على الاشتغال في ارتباط في أن واحد مع الحزب ومع النقابة. غير أن أحدث المجر وبولندا في خريف سنة 1956 كشفت على أن الشغيلة كانت قد انجذبت إلى استعمال مجالس الوحدات الإنتاجية ضد النقابات التابعة للدولة. وبالتالي طالبت بالقيادة العمالية بدلا عن خطط الدولة. ومع ذلك فالتجربة لم تفلح في الاستمرار بالمجر. بينما أثارت ببولندا تحفظات واضحة لحكومة غوموكا(f).

(1) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(2) Syndicats Soviétiques، Actes du 10ème congrès، Moscou، Editions Sociales et du Progrès، Avril 1947.
(3) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(4) Idem.
(5) François FEJTÖ، Le Coup de Prague 1948، Paris، Seuil، 1976.
(6) Georges LEFRANC، les expériences syndicales internationales، Paris، Montaigne، 1952.
(7) Idem.
(8) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(9) Bureau International du Travail، rapport de l'Organisation internationale du Travail aux Nations Unies، Revue Internationale du Travail، Genève، 1949.
(10) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
(11) Idem.

(a) رجل دولة سوفياتي بارز (1888–1970)، بالإضافة إلى تزعمه النقابات السوفياتية، اشتهر برئاسته لهيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى من 1946 إلى 1953، ثم عُين لاحقا رئيسًا للجنة تحقيق في «القمع السياسي» لفترة حكم ستالين.

(b) زعيم النقابات العمالية السوفيتية، إلا أنه كان في الأساس جنرالا في الجيش الأحمر خلال الحرب العالمية الثانية.

(c) سياسي تشيكوسلوفاكي ترأس الحزب العمالي التشيكوسلوفاكي (1896–1953)، ثم تولى رئاسة الحكومة التشيكوسلوفاكية، ثم رئاسة الدولة من 1948 إلى 1953.

(d) زعيم نقابي يساري تشيكوسلوفاكي ورجل دولة (1884–1957)، أصبح الأمين العام لاتحاد النقابات العمالية بعد الحرب العالمية الثانية، ولعب دورًا رئيسيًا في دمج النقابات العمالية في الحزب الحاكم، ثم رئيسًا للوزراء، وأخيرًا رئيسًا للجمهورية.

(e) ثوري وعسكري ورجل دولة يوغسلافي من أصل كرواتي (1892 – 1980)، شغل العديد من المناصب منذ عام 1943 حتى وفاته من بينها رئاسة الاتحاد اليوغوسلافي، واعتُبر قائدَ المقاومة اليوغسلافية خلال الحرب العالمية الثانية ضد الاحتلال النازي.

(f) سياسي يساري بولندي (1905–1982) من جذور بروليتارية. حظي بالأمانة العامة للحزب العمالي البولندي منذ 1943. وكان الزعيم الفعلي لبولندا بعد الحرب. وتولى رئاسة الجمهورية حتى عام 1970.

نبذة عن التاريخ الدموي للإمبريالية الأمريكية

يعتبر البعض أن اعتداء أمريكا على دولة فنزويلا التقدمية واختطاف رئيسها نيكولاس مادورو وزوجته يوم 03 يناير 2026، سابقة في تاريخ العلاقات الدولية ومفاجأة لم تكن منتظرة، بينما التاريخ يؤكد أن هذا الحدث الهمجي ما هو إلا حلقة ضمن سلسلة طويلة من تاريخ اعتداء الامبريالية بشكل عام والامبريالية الأمريكية بشكل خاص على الدول والشعوب الممانعة التي ترفض الغطرسة والتسلط والاحتلال، ذلك أن مجرد بحث قصير حول الاعتداءات الأمريكية على الدول والشعوب، سيقودنا إلى الوقوف على هول التاريخ الدموي للإمبريالية الأمريكية وكثرة اعتداءاتها السافرة المتوحشة على الدول والشعوب الرافضة لهيمنتها.

عبد السلام العسال

في هذا المقال، سنعرض في حدود ما يسمح به حجمه، نبذة عن التاريخ الدموي للإمبريالية الأمريكية، تعميما للإفادة التي لابد منها:

– ففي سنة 1801، سجلت أمريكا أول تدخل عسكري لها في طرابلس (ليبيا حاليا) التي كانت تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية، وامتدت الحرب بين الطرفين إلى سنة 1805، انتصرت فيها أمريكا جزئيا وفرضت وجودها العسكري ونفوذها السياسي لأول مرة خارج أراضيها، كما رسخت عملية الامتناع عن تقديم الإتاوات للإمبراطورية العثمانية مقابل حماية سفنها التجارية؛

– وفي سنة 1898، شنت حربا أخرى في أراضي كوبا ضد دولة إسبانيا التي كانت تحتلها، مستغلة تصاعد المد التحرري في كوبا ضد الاستعمار الاسباني، ودارت معارك الحرب إلى حدود 1902، في أراضي كل من كوبا والفلبين وبورتوريكو، انتهت الحرب بهزيمة اسبانيا وخروجها من مستعمراتها، و«استقلال» كوبا مع خضوعها لنفوذ أمريكي قوي، وخضوع الفلبين وبورتوريكو للاحتلال الأمريكي، وكان انتصار أمريكا بداية قوية للجشع الأمريكي الذي قوى رغبتها وإرادتها في مواصلة الحروب لفرض المزيد من هيمنتها ونفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي ليس فقط في أمريكا اللاتينية ولكن أيضا في مختلف أنحاء العالم كما سنرى؛

– في سنة 1903، دعمت انفصال بنما عن كولومبيا (بداية سياسة تقسيم الدول لإضعافها) وحصلت مقابل ذلك على «حق» السيطرة على قناة بنما وثبتت وجودها العسكري بالمنطقة لحماية ما حصلت عليه؛

– ما بين 1909 و1933، قامت باعتداءات وتدخلات عسكرية متكررة ضد دولة كولومبيا وسط حركة تحررية مناهضة للاستعمار الرأسمالي بقيادة المناضل الثوري الخالد أوغوستو ساندينو؛

– ما بين سنتي 1915 و1934، احتلت دولة هايتي، وتمكنت من قمع حركة التحرر بها، وفرضت سيطرتها على الإدارة والمالية؛

– ما بين 1916 و1924، احتلت جمهورية الدومينيكان؛

– ما بين 1903 و1925، قامت بعدة تدخلات عسكرية ضد دولة الهندوراس تحت مبرر حماية شركات الموز الأمريكية (ما عرف بحروب الموز)؛

– في سنتي 1917 و1918، شاركت في الحرب الإمبريالية الأولى على الأراضي الأوربية التي انتهت بهزيمة ألمانيا على الخصوص، مما مكنها من تمديد نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي داخل أوربا؛

– ما بين 1941 و1945، شاركت في الحرب الإمبريالية الثانية التي انتهت بهزيمة دول المحور، وقد ألقت أمريكا قنبلة نووية على مدينة هيروشيما وأخرى على مدينة ناكا زاكي اليابانيتين؛

– ما بين 1950 و1953 شنت حربا مباشرة على كوريا انتهت بتقسيمها إلى دولتين؛

– سنة 1953، دعمت بشكل غير مباشر انقلابا على النظام الحاكم في إيران انتهى بإسقاط حكومة محمد مصدق وإقامة نظام موال لها؛

– سنة 1961، حاولت غزو دولة كوبا في محاولة فاشلة لإسقاط النظام الاشتراكي بقيادة فيديل كاستر وأرنستو تشي غيفارا، وقد فشلت مخابراتها في اغتيال كاسترو (أزيد من 630 محاولة)؛

– سنة 1965، تدخلت عسكريا في الدومينيكان لمنع وصول اليسار للحكم؛

– ما بين سنتي 1950 و1975؛ هي مرحلة عدوانها المتكرر على الفيتنام، فابتداء من سنة 1950 شرعت سياسيا وعسكريا، في دعم فرنسا التي كانت تحتل الفيتنام، وابتداء من سنة 1964 بدأت ترسل قواتها العسكرية إلى الفيتنام، وما بين 1965 و1969 أصبح لأمريكا أكبر وجود عسكري في الفيتنام، غير أنها اضطرت للانسحاب سنة 1973 تحت الضربات الموجعة للشعب الفيتنامي بتأطير من حزبه الشيوعي تحت قيادة العظيم هوشي منه؛

– سنة 1973، نظمت انقلابا غير مباشر بالشيلي انتهى بقتل الرئيس التقدمي الاشتراكي سلفادور أليندي وإسقاط نظامه وتنصيب دكتاتور عميل لأمريكا (بينوشي)؛

– ما بين 1979 و1989، دعمت حركة طالبان ضد الاتحاد السوفياتي الذي كان يحتل أفغانستان؛

– ما بين 1980 و1988، دعمت العراق في الحرب مع إيران (حرب الخليج الأولى) للحد من نفوذ نظام الخميني في منطقة الشرق الأوسط؛

– سنة 1983، قامت بغزو غرينادا لإسقاط حكومتها اليسارية؛

– منذ سنة 1988، المشاركة في تأسيس القاعدة بأفغانستان والمساهمة في نقلها إلى العراق وتطويرها إلى داعش منذ سنة 2014 وامتدادها في العراق وسوريا وغيرهما؛

– سنة 1989، قامت بغزو بنما بشكل مباشر واعتقال رئيسها نورييغا (الذي انقلب عليها بعدما كان سابقا أحد عملائها) ومحاكمته بأمريكا ليقضي بقية عمره في السجون ما بين أمريكا وبنما؛

– سنة1991، شنت حربا على العراق، (حرب الخليج الثانية) بمبرر إخراج الجيش العراقي من الكويت؛

– ما بين سنتي 1992 و1995، شاركت في غزو الصومال عسكريا بمبرر إدخال المساعدات الإنسانية، وسرعان ما تحول «التدخل الإنساني» إلى احتلال عسكري، ووجه بمقاومة شديدة فرضت على أمريكا الانسحاب سنة 1995؛

– سنة 1995 قادت حلف الناتو في قصف صربيا التي كانت تعارض استقلال البوسنة والهرسك بعد تفكك يوغسلافيا ابتداء من سنة 1992(مواصلة سياسة تقسيم وتفتيت الدول لإضعافها)؛

– سنة 1999، قامت ضمن حلف الناتو بقصف صربيا بمبرر إجبارها على وقف الحرب على كوسوفو، وفعلا تم إجبارها على ذلك ما أدى إلى «استقلال» كوسوفو وإقامة نظام تابع لها؛

– ما بين 2001 و2021، احتلت عسكريا أفغانستان وأسقطت حكومة طالبان، وانسحبت سنة 2021، في إطار صفقة سياسية تم بموجبها وصول طابان إلى السلطة؛

– ما بين 2003 و2011، غزت ثم احتلت العراق، كان من نتائجها إسقاط نظام حزب البعث العراقي وإعدام رئيسه صدام حسين سنة 2006، بعد محاكمة انتقامية مفضوحة، وتنصيب حكومة عميلة؛

– سنة 2011، شاركت في حرب إسقاط النظام في ليبيا بالقصف الجوي والمساهمة في قتل رئيسه معمر القذافي؛

– منذ سنة 2022، شاركت ضمن حلف الناتو في خوض الحرب مع روسيا على الأراضي الأوكرانية، عبر دعم أوكرانيا بالسلاح وبالخبراء العسكريين وباللوجيستيك الحربي؛

– سنة 2024، شاركت في إسقاط نظام بشار الأسد عبر دعم ما يسمى هيئة تحرير الشام وداعش قبل ذلك، والمشاركة في احتلال سوريا وتفتيت أراضيها لحد اليوم؛

– ليلة 21 إلى 22 يونيو 2025، قصف المواقع والمنشآت النووية الإيرانية بعدما عجز الكيان الصهيوني عن القيام بذلك خلال حرب الإثني عشر يوما...

– يضاف إلى ذلك دعمها القوي اللامشروط، العسكري والسياسي، للكيان الصهيوني في احتلاله لفلسطين وارتكابه المتواصل لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وخوضه حرب إبادة جماعية وتطهير عرقي في حق الشعب الفلسطيني، وكذا دعمها عدوانه المستمر على لبنان عدوانها المتكرر على اليمن بما في ذلك دعم ما يسمى بقوات التحالف بقيادة السعودية لإسقاط نظام الحوثيين والسعي لإقامة دولة يمنية موالية في جنوب اليمن ودعمها وإسنادها للأنظمة الدكتاتورية في العديد من البلدان وخاصة في أمريكا اللاتينية والدول الرجعية العربية وتهديدها المستمر باحتلال غرينلاند التابعة لدولة الدانمارك وضمها لأمريكا بالقوة إذا فشل ضمها بالتوافق وتهديدها المتكرر للعديد من الدول في أمريكا اللاتينية لإسقاط أنظمة الحكم التقدمية بها، ومنها كولومبيا وبوليفيا وكوبا وتهديدها بضرب إيران وإسقاط نظام الحكم فيها وإقامة نظام عميل تابع لأمريكا..

من خلال هذه النبذة التي هي بطبيعة الحال غير شاملة لمجمل الاعتداءات التي قامت بها الإمبريالية الأمريكية عسكريا في حق العديد من الدول والشعوب بهدف تفتيت وحدتها وإضعافها وإسقاط أنظمة الحكم فيها وإقامة أنظمة خنوعة عميلة تابعة لها، نستطيع أن نتبين أن تاريخ تطور النظام الرأسمالي بأمريكا هو تاريخ دموي يقوم على خلق بؤر التوتر وإشعال الحروب في العديد من المناطق في العالم، وهو أيضا تاريخ تدخلاته في الشؤون الداخلية للدول عبر الدوس على ما يسمى بالقانون الدولي لصالح استعمال قانون الغاب الذي يتأسس على أن القوي لا يحكمه أي قانون.

ففي سياق هذا التاريخ الدموي يندرج اعتداء الإمبريالية الأمريكية على دولة فنزويلا واعتقال رئيسها الشرعي نيكولاس مادورو وزوجته واقتيادهما إلى أمريكا لمحاكمتهما بها خارج أية قاعدة قانونية توجب ذلك، وفي نفس السياق أيضا تندرج تهديدات دونالد ترامب لكل من إيران وكوبا وبوليفيا وكولومبيا والتلويح بضم غرينلاند إلى التراب الأمريكي.

أما إذا أضفنا إلى ذلك كله العقوبات الاقتصادية التي تفرضها أمريكا على العديد من دول العالم (روسيا، إيران وغيرهما)، فإننا نستنتج أن الإمبريالية الأمريكية على وجه الخصوص تعيش أزمة سياسية عميقة سيكون من نتائجها تفكيك حلف الناتو وتعمق التناقضات بين الأنظمة الإمبريالية، والحكم على أمريكا بالعزلة وبتنامي موجات العداء لها من طرف الشعوب بما في ذلك من طرف أغلبية الشعب الأمريكي نفسه، كما أنها تعيش أيضا أزمة اقتصادية لا تجد أي مخرج لها إلا عبر المزيد من الاستيلاء على ثروات الشعوب إما بشكل مباشر (فنزويلا، سوريا، ليبيا) أو عبر الأنظمة العميلة التابعة لها (دول الخليج كنموذج)، وعبر المزيد من الحروب.

إن استمرار الإمبريالية الأمريكية في إشعال الحروب وخلق المزيد من بؤر التوترات في العالم وسعيها لاحتلال بلدان غنية بالثروات وخاصة الثروة النفطية، واستمرارها في تهديدات الدول الممانعة، كل ذلك يفرض تشكيل جبهة أممية مناضلة ومناهضة للإمبريالية من أجل عولمة النضال ضدها في مختلف أنحاء العالم، ذلك هو السبيل الأنجع، ضمن سبل أخرى، لدك الإمبريالية كعدوة للشعوب.

القنيطرة: 23 يناير 2026

الثورة السودانية ومهام التغيير الثوري

يعيش السودان على وقع حرب بين طرفي الانقلاب، الجيش وميليشيات الجنجويد لإجهاض مسار الثورة سنة 2021، بدعم وتدخل من الأطراف المتآمرة على شعوب المنطقة من أنظمة رجعية عربية عميلة والامبريالية والكيان الصهيوني...، كان ضحية هذه الحرب الآلاف من أبناء الشعب السوداني من القتلى والجرحى وملايين النازحين وخلقت أوضاعا ومسارات متشعبة تجعل مهام القوى الثورية وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني جد معقدة تتطلب المزيد من الصمود والمثابرة والحنكة في تدبير التناقضات في صفوف الشعب وقواه الثورية لخلق الشروط الكفيلة بترجيح ميزان القوى لصالحة الثورة السودانية في مرحلتها الراهنة لاستكمال مسارها مسنودة بالرصيد الذي راكمته خلال تاريخها النضالي، لتشكل الرد الشعبي على دولة التمكين للإخوان المسلمين وامتداداتهم بعد أن تعرت حقيقة الإسلام السياسي في كل مصر وتونس وغيرهما ومدى ارتباطاتهم بالامبريالية...

في ملف هذا العدد نحاول مقاربة مكامن القوة التي مكنت الثورة السودانية من طرح الأسئلة الحقيقية التي عجزت السيرورات الثورية في البلدان الأخرى عن الإجابة عليها لعدم توفر القيادة الطبقية الثورية. وكذا لبعض التحديات التي تواجهها...

سيرورة الثورة السودانية بين محاولة الإجهاض وصمود الحزب الشيوعي السوداني وتحالف قوى الثورة

لكل ثورة تاريخ، بدون استحضاره وجلاء تناقضاته يصعب فهم الثورة في سيرورتها خاصة إذا كانت هذه الثورة ذات طابع وطني ديمقراطي شعبي تطمح إلى فك الارتباط مع تكتل الامبريالية والرجعية والصهيونية وعملائها في الداخل في آن واحد وتحقيق السادة الوطنية، وتشارك في سيرورتها الطبقة العاملة وحلفائها وتتواجد بها سياسيا كذلك من خلال قوى تقدمية اشتراكية وشيوعية حزبية وغير حزبية.

يعيش شعب السودان اليوم وطبقته العاملة في وضع ثوري موضوعيا وإلى حد كبير ذاتيا يصل أوجه في بعض المراحل ويتراجع تارة (إنه قانون الصراع الطبقي وتغير موازين القوة) ، لأنه وضع ثوري محجوز يعتبر أصعب من المراحل التي مرت بها العديد من ثورات العالم لعدة عوامل ومتغيرات عقدت مهمة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية وجعلتها كلما تقدمت في حسم السلطة لصالح «جبهة الطبقات الشعبية» تلعب فيها قوى الحرية والتغيير المدنية والحزب الشيوعي دورا سياسيا وتنظيميا مهما وطلائعيا إلا وتتدخل القوى الخارجية الامبريالية والرجعية وقوى العمالة الداخلية لإجهاض هذا التحول وإحداث القهقرة في الوضع الثوري من خلال الحرب الفوقية بين أطراف البورجوازية الكومبرادورية المافيوزية الحاكمة ،والعمل على إدخال الجيش والشعب في دوامة الحرب الأهلية لإضعاف البديل الثوري وفرض سقف حلول تتوافق مع مصالح الإمبرياليات والرجعيات الإقليمية، لقد تم التسريع بفكرة تقسيم السودان الذي تم سنة 2011 رغم محاولات التوحيد وذلك من خلال بالدفع بالدستور الإخواني الطائفي في الشمال منذ العهد الثاني لجعفر النميري (ابتداء من 1983 =تطبيق الشريعة الاسلامية)في حين الجنوب تطغى عليه الديانة المسيحية وتم تفويت فرصة إقامة وطن موحد تحت راية نظام وطني ديمقراطي شعبي علماني يضمن وحدة السودان كقوة إقليمية ذات سيادة ، ولا زالت الأيادي الرجعية والامبريالية تدعم هذا الطرف أو ذاك من قوى الثورة المضادة وازداد ذلك منذ منعطف ثورة دجنبر 2018.

فبالرجوع إلى التاريخ السياسي للسودان يمكن تسجيل المراحل التالية في سيرورة الثورة السودانية المفتوحة:

1) في تاريخية نضال الشعب السوداني ضد الكولونيالية (1898 1956-):

عرفت السودان الاستعمار البريطاني فيما يسمى ب(الكوندومنيوم) أي ضم السودان لمصر بعد هزيمة الدولة المهدية (1898) حيث تم دمج السودان في الاقتصاد والسوق الرأسمالية العالمية من خلال جعلها مصدرا للمواد الأولية (- تصدير القطن والمواد الغذائية - المواد الخام - اليد العاملة الرخيصة ...) ومجالا للاستثمارات البريطانية بالخصوص أدت إلى تحول في البنيات الاقتصادية و الاجتماعية وخلق بنية إنتاجية كولونيالية (بورجوازية تجارية تابعة - طبقة وسطى إدارية محدودة - طبقة عاملة ناشئة تعاني من استغلال الرأسمال الكولونيالي) كما اعتمدت الإيديولوجية الكولونيالية على تكريس سياسة فرق تسد لمنع تبلور وعي وطني جامع يوحد القوى المناهضة للاستعمار (القبلية ، الطوائف الدينية ، التنوع الديني والإثني ...)

رغم ذلك فقد عرفت المرحلة من 1898 إلى 1946 مقاومة مهمة ضد الانجليز لكنها تميزت في البداية بطابعها الديني أو القبلي التقليدي ولم تأخذ في الغالب شكل إرادة تحرر وطني شامل إلى حدود 1924 حيث برز دور ضباط سودانيون ومثقفون وطلبة في إطار حركة وطنية رفعت مطلب الاستقلال، ورغم القمع الشرس فإن مرحلة الأربعينات ستدشن مرحلة متقدمة في الوعي الوطني مع انخراط الطبقة العاملة في العمل السياسي من خلال الصراع ضد الاستعمار البريطاني.

ابتداء من أواسط الأربعينات ستتأسس الحركة الوطنية السياسية وقد مثل تأسيس الحزب الشيوعي السوداني سنة 1946 تحت اسم (حستو/الحركة السودانية للتحرر الوطني) أرقى شكل سياسي يعبر عن الوطنية ذات البعد الطبقي الحديث، كما تواجدت كذلك قوى وطنية قامت بالتعبئة من منطلقات وطنية غير طبقية (حزب الأمة - الحزب الوطني الاتحادي...)

سينتهي نضال الشعب السوداني في هذه المرحلة بالحصول على «حكم ذاتي» ثم استفتاء ينتهي بالاستقلال السياسي سنة 1956، دون تفكيك بنيات الاستعمار الاقتصادية ودون حل تناقضات بناء الدولة الوطنية السودانية مما نقل مشاكل المرحلة الكولونيالية إلى مرحلة الاستقلال.

تابع 8

2) نضال الشعب السوداني ضد الاستبداد ومن أجل نظام ديمقراطي شعبي علماني (1956-2026):

بعد الاستقلال وبعد سنتين من الحكم المدني البرلماني (حكومة إسماعيل الأزهري 1956-1958)، التي تشكلت من الحزب الوطني الاتحادي وقوى طائفية لكنها فشلت في الحفاظ على الاستقرار بسبب الصراعات (الطائفية -أزمة الجنوب - العجز الاقتصادي...) مما أدى إلى انقلاب عسكري بقيادة ابراهيم عبود الذي سيطر على الحكم سنة 1958 واستمر إلى 1964 وقد اعتمد على القمع وعجز على حل مشاكل البلاد ومنها مشكلة الجنوب مما أدى إلى «ثورة أكتوبر» 1964 حيث تشكلت حكومة ائتلافية برلمانية ناصبت العداء للتطلعات التقدمية وكان من أبرز سيئاتها قيامها بحل الحزب الشيوعي السوداني سنة 1965 .

لم تستقر الأوضاع ، مما أدى إلى انقلاب عسكري جديد في 25 مايو 1969 بقيادة جعفر النميري وقد استمر في الحكم من 1969 إلى 1985 ومن الأغرب في مرحلته مرورها بمرحلة أولى وصفت باليسارية (1969-1971) نهج فيها بعض السياسات الوطنية التحررية (شارك معه في الحكم قوميون وشيوعيون تقدميون) ثم تحولت إلى نقيضها إلى نقيضها في المرحلة الثانية (مرحلة يمينية/إسلامية من 1977 إلى 1985) حيث تحالف مع الاخوان المسلمين وشن حملة قمعية عدائية ضد الشيوعيين وبحل الحزب الشيوعي (للمرة الثانية في تاريخه) وقمع تنظيماته ومناضليه وإعدام قيادته (تصفية القيادة التاريخية للحزب الشيوعي ، وإعدام زعيمه ع الخالق محجوب - تفكيك الحركة العمالية المنظمة -عسكرة الدولة...) مستعملا ذريعة/شبهة انتماء بعض الضباط المنظمين للانقلاب للفكر الشيوعي متهما إياهم بتنظيم الانقلاب عليه في 1971 وذلك للتنكيل بالحزب والارتماء في أحضان اليمين الأصولي وتسليمه الحكومة الإخوان المسلمين برئاسة الترابي، ومنذ ذلك الحين سيتم أخونة السودان بدعم قوي من دول الخليج وفي مقدمتها السعودية وقطر والامارات...إضافة على إلى دعم النظام المصري الذي يتخوف من نجاح الثورة في السودان وتشكيل قاعدة ارتكاز قد يمتد إشعاعها لمصر ، وتميزت هذه المرحلة بالارتماء في حضن الامبريالية الامريكية والخضوع لتوصيات المؤسسات المالية الدولية وسياسات التقشف والخوصصة وإصدار قوانين تنص على «أسلمة الدولة» و«تطبيق الشريعة» وتفجير الحرب في الجنوب السوداني

لقد عرفت السودان انتفاضة شعبية ضد النظام سنة 1985 بعد الإضراب الوطني العام أسقطت حكم النميري/الإخوان المسلمين، واستولى المجلس العسكري وتحالف الأحزاب التقليدية على السلطة (حزب الامة - الحزب الوطني الاتحادي - العسكر...) فتمت سرقة الانتفاضة من الشعب فتشكلت حكومة بصيغة ديمقراطية شكلية تحت هيمنة التنظيمات الطائفية والبورجوازية التي عجزت عن حل مشاكل البلاد مما أدى على شلل سياسي وانقلاب آخر تحت قيادة عمر البشير يمثل العسكر وحسن عبد الله الترابي يمثل الإخوان مما ادخل البلاد في أزمة عميقة وإقادة ديكتاتورية مباشرة وقمع دموي للمعارضة وفي المقابل خوصصة ما تبقى من القطاعات العمومية.

لقد مكنت هذه المرحلة قوى الثورة المضادة (العسكر والإخوان) من حكم البلاد بالحديد والنار بدعم خارجي قوي للامبرياليات الغربية وللرجعيات الإقليمية (الإمارات - السعودية - قطر - مصر ...) وفرضت على الشعب السوداني وقواه التقدمية والديمقراطية 30 سنة من النضال ضد حكم العسكر والإخوان المسلمين تميزت مرحلة التسعينات بقمع شرس وسحق الحركة النقابية والحزب الشيوعي، وإدخال البلاد في حرب أهلية وعزلة دولية كبيرة، ورغم اتفاق «نيفاشا» سنة 2005 ستعود الحرب الأهلية من جديد مما أدى إلى استقلال جنوب السودان سنة 2011 الأمر الذي شكل انتصارا للمخطط الإمبريالي بتزكية العسكر والإخوان المسلمين.

ورغم كل المآسي ستعود الجماهير إلى الشارع مما أدى اندلاع «ثورة 2018» بعد خروج جماهيري للاحتجاجات ضد الغلاء، وفي أبريل 2019 قام «تجمع المهنيين السودانيين» وتحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» و«لجان المقاومة في الأحياء» وبمشاركة وازنة للشباب والنساء ودعم إضرابات العمال بتنظيم اعتصام أمام القيادة العامة مما أدى إلى اسقاط البشير، وقد مثلت مرحلة الاعتصام والإضراب العام لحظة اشتباك مهمة شكلت أزمة سلطة حقيقية لنظام الحكم.

في المقابل استمرت المفاوضات الطويلة حول «المرحلة الانتقالية» ولم يتم الحسم في دور الجيش في المرحلة الانتقالية وتم القبول بدور له فيها دفع قيادة الجيش إلى ترتيب أوراقها مع قوى الثورة المضادة والقيام بمجزرة الاعتصام يونيو 2019 مما أدى إلى جلاء الاختيار السياسي للجيش الذي وقف ضد الثورة ومثلت قيادته الأداة للرجعيات الإقليمية ولقوى الثورة المضادة (تورط إقليمي مباشر لدول الخليج ومصر في مواجهة المد الثوري للشعب السوداني) وانتهت هذه المرحلة المترددة بانقلاب «البرهان» في أكتوبر 2025 وعودة الحكم العسكري المباشر، ورغم كل ما يبدو من انتصار مؤقت للثورة المضادة فإن الصراع ضد الحكم العسكري استمر (مقاومة شعبية مستمرة) كما انفجر الصراع داخل الجيش (الجيش/الدعم السريع) على السلطة والريع مما أدى إلى انهيار الدولة المركزية وجرائم إبادة في الفاشر وهجرة جماعية كبيرة ومجاعة ومآسي إنسانية.

لقد تميزت المرحلة المستمرة 2023-2026 باستمرار الحرب بين أجنحة نظام العسكر بمساندة المحاور الرجعية الخارجية مما نتج عنه تفكك ركائز الدولة وكوارث إنسانية كبيرة (الشكل الدموي لأزمة الدولة الطبقية) وتراجع مؤقت للحراك الجماهيري المنظم مع استمرار نشاط المقاومة واللجان الشعبية، و لا يزال الصراع لم يحسم بعد حيث أن تفسخ الأوضاع والصراع بين أجنحة النظام ينذر بعودة السيرورة الثورية إلى الشارع من جديد.

ومن الخلاصات العامة التي يمكن تسجيلها عن نضال الشعب السوداني ضد طغمة الاستبداد المسنودة من الخارج وحلفائهم من الإخوان المسلمين:

×أن للسودان تاريخ طويل من المقاومة والنضال المنظم ضد الاستعمار وتوابعه

×أن السودان كان ولا يزال حقل تجربة سياسية ثورية نموذجية يمكن من خلالها استخلاص دروس مهمة حول :

- محدودية الحركة القومية البورجوازية

- رجعية الاخوان المسلمين ، الجيش الاحتياطي للرأسمالية الكومبرادورية وللرأسمال المالي العالمي، ولو بقصد الاستعمال الوظيفي المؤقت.

- دور مهم للحركة العمالية المنظمة رغم كل أساليب الاجتثاث والقمع

- صمود الحزب الشيوعي السوداني كأهم قوة منظمة للثورة رغم كل المنعرجات والمحن، وهو من الأحزاب الشيوعية «التقليدية» القليلة في العالم العربي وأفريقيا ذات المنحى الثوري وذات التجربة الغنية بالدروس الاستراتيجية والتكتيكية للنضال الثوري في بيئة معقدة مثل السودان.

- أكيد أن هناك أخطاء تكتيكية أو حتى استراتيجية يجب الوقوف عليها فالشعب السوداني وقوى الثورة لم تفشل في الثورة بل فشلت في تحويل الثورة إلى سلطة وراهنت خطئا على إمكانية حياد الجيش في مرحلة كانت مفصلية تتطلب بناء السلطة المضادة وعدم الرهان على جيش رجعي فاسد سبق وأن انقلب على إرادة الجماهير السودانية غير ما مرة مفضلا العمالة للقوى الإقليمية الغارقة في الرجعية والوكالة للإمبرياليات.

وإذا كان مطلوب من الحزب الشيوعي السوداني التقييم الصارم للتجربة الثورية خاصة منذ 2018 فإن نجاح الثورة في السودان في حاجة إلى دعم الحركة التقدمية العالمية وفي مقدمتها الحركة الشيوعية بمختلف أشكال الدعم وفي مقدمته فضح التدخلات الامبريالية والرجعية والتعريف بطبيعة الصراع الطبقي في السودان ضد المافيا الحاكمة (عسكر /إخوان).

إسلامي ع الحفيظ
25/01/2026

السودان : جرح إفريقي وثورة اختطفت بمؤامرات

تتسم الأوضاع الحالية في السودان بتطورات سريعة ومعقدة، ولا يمكن التقاط صورة كاملة في وقت واحد،بفعل كثافة الاقتتال وزخم النزوح وكارثية الأوضاع الإنسانية. فيكفي ان نقول ان هذا البلد يشهد الآن، ومنذ أكثر من سنتين، أكبر موجة نزوح في العالم، إذ فر أكثر من 20 مليون سودان من جحيم القصف والقتل والتنكيل،و جلهم نساء وأطفال تركوا المدن ولجؤوا إلى الغابات في ظروف قاسية جدا.

· اندلع نزاع مسلح عنيف في 15أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ومجموعة الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي). تحول القتال من العاصمة الخرطوم إلى مناطق متفرقة، وخاصة في إقليم دارفور، حيث شهدت مدن مثل جنينة ونيالا والضعين انتهاكات مروعة وحصاراً.

· تبدل المكاسب الأرضية: حيث المعادن وغنى الأرض الذي يسيل لعاب المتآمرين من الداخل والخارج، شهدت الأشهر الماضية تقدمًا ميدانيًا كبيرًا لقوات الدعم السريع، حيث سيطرت على معظم ولايات دارفور الخمس، والجزء الأكبر من ولاية كردفان، وأجزاء من ولاية النيل الأبيض. كما حاصرت القوات المسلحة في قاعدة وادي سيدنا شمال الخرطوم.

تدهور الوضع في دارفور:

تشهد المنطقة مجازر على أسس عرقية، ووصفتها الأمم المتحدة بأنها قد تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية،و أعادت الاشتباكات إحياء مخاوف من تكرار مآسي الإبادة الجماعية التي حدثت في العقد الأول من الألفية. ويعرف السودان أكبر أزمة نزوح في العالم: فوفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، نزح أكثر من15 ملايين شخص داخل السودان أو لجؤوا إلى دول مجاورة، مما يجعل السودان أكبر أزمة نزوح في العالم حاليا.

· مجاعة وشيكة: يحذر برنامج الأغذية العالمي من أن نحو 18 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأن نحو 5 ملايين شخص على شفا المجاعة. تضررت سلاسل التوريد وقطاع الزراعة بشكل كبير.

· انهيار الخدمات الأساسية: تعرضت 80% من المستشفيات في مناطق النزاع للتدمير أو الإغلاق. وتشهد البلاد انقطاعات متكررة للكهرباء والاتصالات والمياه.

المسارات السياسية والجهود الدبلوماسية

فشل المبادرات الإقليمية والدولية: فشلت أو بالأحرى تم إفشال محاولات الوساطة المتعددة (بقيادة السعودية والولايات المتحدة في جدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية «إيقاد»، ومصر) ولكن في الخفاء فإن هذه الدول بالإضافة للإمارات متورطة إلى جانب فاغنر الروسية في إشعال فتيل الحرب وإمداد الجهات المتطاحنة العتاد والسلاح، إذن فشلت في تحقيق هدنة دائمة أو حوار سياسي جاد، بسبب استمرار التنافس الإقليمي وتصلب مواقف الطرفين.

· مبادرة جدة (أكتوبر 2023) : عاد الطرفان إلى جدة للتفاوض تحت وساطة سعودية أمريكية، لكن التركيز تحول من التفاوض على وقف دائم لإطلاق النار إلى مناقشات إنسانية لتسهيل وصول المساعدات. لا تزال الفجوة واسعة.

· تكتلات سياسية جديدة: ظهرت تحالفات مثل «تحالف قوى الحرية والتغيير - الديمقراطية» الذي يقوده عبد الله حمدوك، و»التجمع المدني الديمقراطي»، لكن تأثيرها الميداني على مسار الحرب محدود في ظل هيمنة العسكريين.

الانعكاسات الإقليمية والدولية:

· تدخل أطراف خارجية: هناك اتهامات متبادلة بتلقي الطرفين دعماً خارجياً، مما يطيل أمد الحرب. يتهم الجيش السوداني الدعم السريع بتلقي دعم من دول مثل الإمارات عبر ليبيا وتشاد، بينما يتهم الدعم السريع الجيش بتلقي دعم من مصر.

· أزمة اللاجئين: تعاني الدول المجاورة، وخاصة تشاد ومصر وجنوب السودان وإثيوبيا، من تدفق كبير للاجئين السودانيين، مما يزيد الضغط على مواردها الهشة.

· تأثير على الملاحة والنفط: أثرت الحرب على خطوط النقل والإمداد، بما في ذلك الطرق المؤدية إلى بورسودان (الميناء الرئيسي)، مما يهدد تجارة المنطقة. كما تهدد الاشتباكات في ولايات الإنتاج مثل النيل الأبيض إنتاج النفط.

إن ما يجري اليوم، بما في ذلك سياسات التجويع الممنهج، تتحمّل مسؤوليته المباشرة طرفا الصراع، حين يرفضان أي هدنة أو وقف لإطلاق النار، ويزجّان بالمدنيين دروعًا بشرية، وينفّذان بحقهم عمليات قتل وترويع وإغتصاب وإنتهاكات جسيمة. وتستمر الحرب خدمة لأجندات داخلية وخارجية تسعى لإختطاف الدولة السودانية، وتقسيمها، وتفكيك نسيجها الإجتماعي، ونهب مواردها، ووأد تطلعات شعبها في الحرية والسلام والعدالة.

توقعات مستقبلية (مرحلة خطيرة جداً)

· يبدو أن كلا الطرفين يعتقدان بإمكانية تحقيق نصر عسكري، مما يقلل من فرص التسوية السياسية القريبة.

· يستمر تمزق النسيج الاجتماعي السوداني وتعمق الانقسامات الإثنية والمناطقية، خاصة في دارفور.

· خطر تفكك الدولة وتحولها إلى كيانات متقاتلة أو «صومالة» يلوح في الأفق إذا استمرت الحرب.

· تبقى العاصمة الخرطوم ومدن كبرى أخرى ساحة قتال، مما يحول دون أي إعادة إعمار أو استقرار.

في الخلاصة السودان يواجه كارثة إنسانية وسياسية وأمنية غير مسبوقة تهدد وجوده كدولة موحدة.

الطريق نحو السلام يبدو صعباً ومعقداً في ظل تصاعد العنف وتراجع الاهتمام الدولي النسبي مقارنة بأزمات أخرى. أي حل حقيقي يحتاج إلى ضغط دولي موحد وفعال لإجبار الأطراف على وقف إطلاق النار والدخول في عملية سياسية شاملة تضم المدنيين.هذا من حيث الدبلوماسية والمؤسسات الدولية. أما الأجدى والأنسب لحفاظ الشعب السوداني على حقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي، فهو كان قد قال كلمته في 2018 وأشعل ثورته التي أخذت مسارات قويمة وسليمة، وأسس لها جبهة تمثل مختلف الحساسيات والتوجهات السياسية والمهنية، وكادت تكون نموذجا إفريقيا ناجحا ويحتدى به في كامل إفريقيا التي تعاني من أطماع كل القوى الاستعمارية دوليا وإقليميا. وفي قلب سيرورة الثورة السودانية المجهضة، لم يبخل الحزب الشيوعي السوداني بإمداد حلفائه في الجبهة بكل ما يفيد من توجيهات وخطط وتكتيكات مرحلية لقطع الطريق أمام المتربصين، ورسم الطريق نحو ما هو استراتيجي وهو الاستقلال الحقيقي ودحض وصاية الخارج والتأسيس لدولة قوية تبني علاقاتها وتحالفاتها على اساس خدمة ورفاه الشعب وازدهاره.

المصطفى خياطي.

السودان:دارفور تستغيث

أطلقت المنسقية العامة للنازحين واللاجئين بدارفور، بالأمس، صيحات إستغاثة مؤلمة تعكس عمق الكارثة الإنسانية المتفاقمة داخل المخيمات، حيث يعيش مئات الآلاف من المدنيين في أوضاع لا إنسانية تتدهور بإطراد، في ظل تراجع حاد في حجم المساعدات الإنسانية وعجزها الكامل عن تلبية الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية. وأكدت المنسقية أن نقص الغذاء بلغ مستويات قاتلة، لا سيما بين الأطفال والنساء وكبار السن، في سياق تجويع ممنهج يرقى إلى جريمة مكتملة الأركان، مطالبة بالوقف الفوري للمعارك والإستجابة العاجلة للحاجات الملحّة من غذاء ودواء.

هذه المأساة ليست طارئة ولا معزولة، بل هي حلقة جديدة في سلسلة جرائم إمتدت لعقود، شهدت إرتكاب فظائع واسعة النطاق شكّلت واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في التاريخ الحديث. وكان مأمولا، عقب إندلاع الثورة وخلال الفترة الإنتقالية، أن تعالج قضية دارفور بوصفها قضية وطنية مصيرية، بما يحقق الإنصاف والعدالة ويضمن عدم الإفلات من العقاب. غير أن هذا الإستحقاق جرى الإلتفاف عليه عمدًا وبسبق إصرار، لتأتي الحرب الراهنة فتواصل نزيف الدم في دارفور، وفي عموم السودان.

إن ما يجري اليوم، بما في ذلك سياسات التجويع الممنهج، تتحمّل مسؤوليته المباشرة طرفا الصراع، حين يرفضان أي هدنة أو وقف لإطلاق النار، ويزجّان بالمدنيين دروعًا بشرية، وينفّذان بحقهم عمليات قتل وترويع وإغتصاب وإنتهاكات جسيمة. وتستمر الحرب خدمة لأجندات داخلية وخارجية تسعى لإختطاف الدولة السودانية، وتقسيمها، وتفكيك نسيجها الإجتماعي، ونهب مواردها، ووأد تطلعات شعبها في الحرية والسلام والعدالة.

وبينما تحاول أطراف الجريمة وحلفاؤها ومن يقفون خلفهم فرض الحرب بوصفها القضية المركزية، فإن التجربة أثبتت أنها ليست سوى أداة بيد قوى الثورة المضادة، الداخلية والخارجية، لإجهاض ثورة الشعب. أما قضية الشعب الحقيقية فستظل ثورته، ودولته المدنية الديمقراطية، التي ناضل من أجلها وقدّم الشهداء في سبيلها، وسيواصل النضال حتى الإنتصار لأهدافها.

النضال مستمر داخل أتون هذه الحرب، وتقوده القوى الحية المنحازة للثورة، وهي تمضي بثبات في طريق بناء أداتها الجماهيرية القاعدية، وتوحيد صفوفها على قاعدة رفض الحرب والتأكيد على أن أجندة الثورة حاضرة وملحّة. ورغم القمع الذي تواجهه حركة الجماهير من سلطتي الأمر الواقع، فإن أمل الشعب ومستقبله ينعقدان على صلابة ما أفرزته هذه الحركة، وعلى إدارة حوار جاد ومسؤول يفضي إلى توحيد الرؤى وبناء الأداة المجرَّبة - الجبهة الجماهيرية القاعدية - والنضال الحاسم من أجل وقف الحرب، والسير بثبات نحو بناء السودان الديمقراطي.

كلمة الميدان عدد: 4416

النضال الأممي واجهة للدفاع عن القضية الفلسطينية ـ تجربة أسطول الصمود العالمي

نقدم في جزئين مساهمة الرفيقة خديجة رياضي في ندوة حول القضية الفلسطينية والتي نظمها فصيل الطلبة القاعديين التقدميين في اطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ـ موقع تطوان، بتاريخ 24 دجنبر 2025،

في هذا العدد نقدم الجزء الثاني والأخير ويتضمن:

- أساطيل التضامن والدعم المتوجهة لغزة (2008-2025).
- تجربة أسطول الصمود العالمي

4- تاريخ أساطيل التضامن والدعم المتوجهة لغزة (2008-2025)

منذ عام 2008، تشكلت مبادرات مدنية دولية سلمية، تُعرف باسم أساطيل الحرية لغزة، بهدف ثلاثي: كسر الحصار المفروض على غزة رمزيا، وإيصال المساعدات الإنسانية الحيوية إليها، وكشف عدم شرعية هذا الحصار، وعواقبه الكارثية، على الساحة الدولية.

تجمع هذه المبادرات نشطاء حقوقيين، ومهنيي الصحة، وصحفيين، وبرلمانيين، ومتطوعين من جميع أنحاء العالم، مجسدين شكلاً من أشكال المقاومة المدنية السلمية والتضامن العابر للحدود.

البدايات وصدمة «مرمرة» 2008-2010

ولدت الحركة في عام 2008 مع «حركة غزة الحرة»، حيث نجحت سفينتان تابعتان لها في الوصول إلى ميناء غزة، مما أثبت جدوى العمل المدني البحري. وهما الوحيدتان اللتان وصلتا إلى غزة منذ بدء تنظيم الأساطيل التضامنية إلى الآن. فقد تمت إعاقة هذا الزخم بسرعة بعد ذلك. وقع الحدث المؤسس لهذا المنع والأكثر مأساوية في مواجهة هذه الحركة في ماي 2010، مع الاعتداء على أسطول «حرية غزة» الأول. فقد هوجمت السفينة الأم التركية، «مرمرة»، في أعالي البحار الدولية من قبل كوماندو مشكل من جنود الاحتلال أطلقوا النار على ركاب السفينة، مما أسفر عن مقتل تسعة نشطاء، وإصابة عدد آخر منهم.

شكلت هذه الحادثة ـ التي وصفت بالقرصنة وأدينت على نطاق واسع في العالم ـ نقطة تحول، إذ كشفت عن عزم الكيان الصهيوني على منع أي اقتراب بحري بالقوة. فتحولت الأساطيل إلى رمز قوي لقمع الحصار.

تطور الاستراتيجيات: من المساعدة الإنسانية إلى التوعية 2015-2023

في مواجهة هذا القمع المنهجي والعنيف، تكيفت الأساطيل مع الاستراتيجية الصهيونية الجديدة التي تنتهك كل القوانين والأعراف. لم تعد الأساطيل تهدف فقط إلى اختراق الحصار ماديا، بل طورت بُعدا سياسيا وإعلاميا متزايدا خلال رحلاتها.

في 2015 تم اعتراض «أسطول الحرية الثالث» كما حدث مع سابقيه.

في 2018 مثلت حملة «مستقبل عادل لفلسطين» هذا التطور. قامت السفن برحلة طويلة على طول السواحل والقنوات الأوروبية، راسية في حوالي ثلاثين ميناء على مدى 75 يوماً. وفي كل محطة، تم تنظيم حفلات موسيقية ومؤتمرات ولقاءات سياسية لتوعية الرأي العام الأوروبي قبل أن يتم الاستيلاء على السفن في البحر في النهاية.

في 2023 واصل قارب «حنظلة» (المسمى بهذا الاسم لما له من رمزية بالنسبة للمقاومة الفلسطينية) هذا العمل الداعم لغزة، والذي انطلق من شمال أوروبا، حيث ركز بشكل خاص على مصير أطفال غزة، الذين يشكلون نصف السكان الذين يعيشون مآسي الحصار وحرب الإبادة بعد ذلك في السنتين الأخيرتين.

التصعيد والقمع في سياق الأزمة الحادة الناتجة عن حرب الإبادة 2024-2025

ابتداءً من عام 2024، في سياق حرب الإبادة التي شنها جيش الاحتلال على غزة، والصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني في مواجهتها، وتقاعس الأنظمة الإجرامي، بل تواطؤ العديد منها وتورطها في جرائم الإبادة منها النظام المغربي، تكاثرت المبادرات النضالية الداعمة وفي المقابل تصاعد القمع أيضا.

في أبريل 2024 : تم منع أسطول ضخم من عدة سفن محملة ب5500 طن من المساعدات من مغادرة إسطمبول تحت الضغط السياسي من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، مما أظهر المؤامرة الدولية العازمة على مواصلة الحصار.

في ماي 2025 : تعرض قارب «الضمير» لهجوم بطائرات مسيرة مسلحة في عرض البحر، مما يمثل تصعيداً كبيراً في الوسائل المستخدمة لردع الأساطيل.

في يونيو 2025: تم اعتراض المركب الشراعي «مدلين» الذي كان يقل شخصيات مثل الناشطة السويدية الشابة «غريتا تونبرغ»، والنائبة الأوروبية، الفلسطينية ريما حسن. وكان طاقمه قد وضع استراتيجية اتصال ضخمة بشكل مباشر لتجنب تعتيم إعلامي عن المبادرة.

وفي نفس الفترة تم قمع المبادرة البرية «المسيرة العالمية إلى غزة» (كلوبل مارتش تو غزة)، المستوحاة من الأساطيل والتي كانت تهدف إلى كسر الحصار عبر إيصال المساعدات من معبر رفح. وقد تعرضت لقمع عنيف من طرف السلطات المصرية. وتم اعتقال ما يقرب من 4000 مشارك ومضايقتهم وترحيلهم.

وفي يوليوز 2025 : تم اعتراض قارب «حنظلة» مرة أخرى. واحتجز ركابه، ومن بينهم الطبيب الكندي الدكتور «بيبينغ غي»، وتعرضوا للعنف قبل أن يتم ترحيلهم.

وكخلاصة يمكن القول أنه على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن، فإن حصيلة الأساطيل واضحة: صحيح أنه لم يتمكن أي منها من تقديم مساعداته بشكل دائم إلى غزة بسبب عمليات الاعتراض والقرصنة الممنهجة من طرف جيش الاحتلال، التي غالباً ما تكون عنيفة وخارج المياه الإقليمية لغزة . والتي لا يحق للاحتلال أن يتواجد فيها هي أيضا. ومع ذلك رغم عدم التمكن في الوصول إلى أرض غزة، فإن نجاح الأساطيل لا يقاس بهذا المقياس وحده. لقد تحولت هذه التجربة إلى أداة قوية للنضال السياسي والإعلامي. من خلال تسليط الضوء على عدم شرعية الحصار، وتوثيق القمع الهمجي للاحتلال ضد نشطاء عزل، وحشد الشخصيات الدولية، وبناء شبكة تضامن عابرة للحدود. لقد ساهمت الأساطيل في جعل القضية الفلسطينية، وخاصة حصار غزة، مسألة تحرك ضمير العالم. كما تفضح استمرار تجريم التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية ومع سكان غزة المحاصرين ظلما، وتفضح عجز القنوات الدبلوماسية التقليدية عن ضمان الحقوق الإنسانية الأساسية لهم، مما دفع ويدفع المجتمع المدني إلى تحمل مخاطر جسيمة في محاولة لكسر الحصار على غزة.

5 - أسطول الصمود العالمي

نجح «أسطول الصمود العالمي» – رغم اعتراضه واحتجازه من قبل جيش الاحتلال كباقي الأساطيل التي سبقته – في تحويل مهمته الإنسانية لكسر الحصار البحري المفروض على غزة من مجرد حدث بحري إلى معركة ضمير عالمية، خاصة أنه يختلف عن كل سابقيه بالعدد الهائل للسفن والزوارق التي شكلته وعددها 60 وصل منها أكثر من 48 بعد تعطل الأخرى بسبب أعطاب أصابتها ـ خاصة بعد عاصفة خطيرة تعرض لها الأسطول أياما قليلة بعد انطلاقه من تونس . أو بسبب قصف بعضها بالمسيرات من طرف جيش الاحتلال. وتميز أيضا أسطول الصمود العالمي بالعدد الكبير للجنسيات التي ينتمي إليها المشاركون والمشاركات فيه. وقد توفق الأسطول في تحقيق أهداف مهمة إذ:

1. كسر الحصار من خلال التغطية الإعلامية الواسعة له باستخدام البث المباشر، والتوثيق المرئي، والتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد عرضت مشاهد قرصنة الأسطول على العالم شاهدها ملايين الأشخاص، كاشفة بذلك حقيقة الاحتلال وزيف الرواية الصهيونية لمن لازال متأثرا بها، ومحوّلة قضية غزة وما تتعرض له من جرائم إلى مسألة رأي عام دولي.

2. أيقظ الضمير العالمي: وضعت معاناة غزة تحت الحصار المفروض عليها منذ فترة طويلة (منذ عام 2007) في صميم الاهتمام العالمي، مصورة الحصار كممارسة لا إنسانية وغير مقبولة أخلاقيا حتى قبل أن ينظر إليه كممارسة غير قانونية وفعل مجرم.

3. حقق انتصارًا رمزيًا وسياسيًا: على الرغم من عدم وصول الأسطول فعليًا إلى غزة، إلا أنه نجح في:

- أن يصبح رمزًا عالميًا للمقاومة الإنسانية واللاعنفية.
- أن يكشف هشاشة الموقف الصهيوني وفضحه أمام الرأي العام الدولي.
- أن يساهم في تغيير الرأي العام العالمي وفي تململ الموقف السياسي للمنتظم الدولي، كما يتضح من خلال اعتراف بعض الدول الأوروبية بدولة فلسطين، وإن بقي اعترافا شكليا.
- أن يظهر القوة الملموسة للتضامن الشعبي العالمي.

4. أكد الشرعية القانونية للأسطول وكل الأساطيل السابقة والمستقبلية : يؤكد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للبحار أن الأساطيل التضامنية المنظمة كلها منضبطة للقانون الدولي ويحميها قانون البحار، بينما حصار واعتراض أسطول مدني أعزل في المياه الدولية هو ما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي (اتفاقية قانون البحار، واتفاقيات جنيف)، ويمكن اعتبارهما جريمة حرب، مما يفرض مسؤولية على المجتمع الدولي للتحرك ضدها.

الخلاصة الأساسية: لقد تحول الأسطول من محاولة عملية لكسر الحصار إلى حملة ناجحة لكسر الصمت ورفع التعتيم عما يجري في غزة، وفضح التضليل الصهيوني والأمبريالي حول القضية الفلسطينية، حيث وصلت رسالة الأسطول إلى قلوب وضمائر ملايين الأشخاص حول العالم، مما جدد الأمل وأكد أنه لا يمكن محاصرة حقوق الإنسان عندما تصبح قضية رأي عام عالمي.

لقد شكل الأسطول، فعلا، إحدى تجارب النضال الأممي من أجل فلسطين، ويبقى صمود الشعب الفلسطيني هو من جعل قضيته موضوعا لنضال أممي لم يتوقف، وأخذ أشكالا متعددة لعل آخرها أسطول الصمود العالمي، وليس الأخير فقد بدأ الاستعداد للأسطول المقبل بمجرد عودة كل المختطفين من المشاركين في أسطول الصمود العالمي ومغادرتهم سجون الاحتلال.

خديجة رياضي
مارتيل 24 دجنبر 2025

عن نشأة الصهيونية وقيام دولة الكيان

غسان أبو نجم.

برؤية علمية ومنهجية واضحة وثابتة كباقي دراساته وأبحاثه السابقة الغنية والمتميزة وبدراسة اعتمدت المنهج العلمي التاريخي، حملت عنوان (الصهيونية العلمانية الدينية ومستقبل دولة العدو)، يستعرض الباحث والمفكر التقدمي الفلسطيني غازي الصوراني أحد أقطاب الفكر العربي التقدمي في الوطن العربي السردية اليهوصهيونية التي حاولت جاهدة إثبات أن اليهود أمة أو قومية وليست طائفة دينية، وأن الصهيونية وارتباطها بالوجود اليهودي في فلسطين قبل ألفي عام هي كذبة كبرى، عبر دراسة اعتمدت منهج البحث العلمي من جهة، وسردية تاريخية واضحة لنشأة وتطور الفكر الصهيوني بأشكاله المتعددة القومي والديني من جهة أخرى.

تعتبر الدراسة وثيقة تاريخية يجب أن تدرس للأجيال الفلسطينية، ليس لأنها تحتوي على رواية كاذبة حاول العدو الصهيوني تسويقها، بل وثيقة تدحض التاريخ المزور لليهود والحركة الصهيونية وتؤكد السردية الفلسطينية حول الحق التاريخي للشعب العربي الفلسطيني في فلسطين. قسمت الدراسة إلى قسمين، الأول جاء تحت عنوان حديث عن الصهيونية العلمانية والدينية، والثاني حديث عن مستقبل الكيان الصهيوني في فلسطين.

في التمهيد يتطرق «الصوراني» إلى الأكذوبة الكبرى التي حاولت الحركة الصهيونية العالمية إقناع العالم بها بأن اليهود شعب له جذوره التاريخية، مؤكدًا بأنهم طائفة دينية لا يمتلكون مقومات شعب أو قومية أو أمة، مستندًا لدراسات للكاتب اليهودي شلومو ساند ومهدي عامل والدكتور عبد الوهاب المسيري، والتي أكدت أن اليهود لا يمكن أن يشكلوا شعبًا أو قومية وإنما هم خليط غير متجانس من قوميات مختلفة جمعها الدين اليهودي.

أما عن نشأة الصهيونية يورد «الصوراني» أن الصهيونية نشأت في القرن التاسع عشر بين يهود روسيا وبولونيا وباقي دول أوروبا الشرقية وإن المسميات بين اشكيناز (وهي الاسم القديم لألمانيا بالعبرية) والسفارديم (الاسم القديم لإسبانيا بالعبرية)، تؤكد حقيقة أن اليهود والصهاينة لاحقًا هم خليط من قوميات مختلفة، وأن الصهيونية العالمية نسبت نفسها لجبل صهيون لتحقيق التزاوج بين الدين اليهودي والفكر الصهيوني وهم في الحقيقة احتلال استعماري إحلالي لا يمت بصلة لليهود الذين غادروا فلسطين قبل ألفي عام.

وعن حقيقة الصهيونية الدينية، يؤكد الباحث أن الدين اليهودي يربط بين الوجود اليهودي وتحديدًا جبل صهيون وبين عودة المسيح المخلص الذي سيخلص اليهود ويحقق العدل والرخاء في العالم، وتطورت لاحقًا لتأخذ شكلها السياسي بعد هزيمة 1967 التي حققت الانسجام والتفاعل بين الصهيونية العالمية والدينية، وحققت التحالف بين اليمين القومي واليمين الديني الذي أفرز الليكود. ويشير «الصوراني» لثلاث مراحل أدت إلى بروز أقصى اليمين الجديد: هي مرحلة أوسلو، والثانية انشقاق اليمين عام 2005 بين يمين براغماتي أمني، مثله نتنياهو، واليمين الاستيطاني الديني، والمرحلة الثالثة هي مرحلة نجاح أقصى اليمين في الوصول للسلطة عام 2009.

ويورد «الصوراني» عن بدايات انطلاق الصهيونية الدينية في العصر الحديث عبر الحاخام يهودا القلعي عام 1789-1878، والذي دعا عودة اليهود البشرية إلى فلسطين دون انتظار عودة المسيح المخلص وتعمير الأرض الخراب وإحياء اللغة العبرية، ثم تلاه الحاخام كالاشير ومهايلفير ومائير بار إيلان وأكثرهم عنصرية باروخ غولدشتاين الذي نفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي، والذي اعتبر أن ألف عربي لا يساوون ظفر يهودي وأن هناك وقت دائمًا لممارسة الطب وقتل العرب وأن التوراة لا تجيز التعايش مع العرب وعن التأسيس التنظيمي للصهيونية الدينية. يورد «الصوراني» أنها تأسست عام 1902، أي بعد 15عامًا من مؤتمر بازل الذي أقر ضرورة وجود وطن قومي لليهود، بدعم من الرأسمالية الغربية، وأنها تأسست في إطار الصهيونية العالمية وتأسس فرعها في فلسطين عام 1918.

وعن المبادئ السياسية والأيديولوجية لتيار الصهيونية الدينية، أورد الباحث تسعة مبادئ، تمثلت بالاعتراف بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، وبناء دولة إسرائيل، وتدريس الدين اليهودي، وضرورة خدمة الطلاب اليهود في الجيش، ودعم المؤسسة القضائية الحاخامية، وحرمة يوم السبت، و القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وتأييد الترانسفير، ولاحقًا أضيف ضرورة إلغاء اتفاقات أوسلو ورفض الاعتراف بالسلطة الفلسطينية ورفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

ويضيف «الصوراني» عن الصهيونية والدمج القصري الانتهازي بين الديني والقومي أن الصهيونية استخدمت الدين والتوراة لتحقيق استعمار فلسطين، رغم أن الصهيونية في جوهرها علمانية ملحدة.

لقد اتضح من السرد التاريخي الذي أورده الباحث، أن الكيان الصهيوني قام على كذبة كبرى، وأن لا وجود تاريخي لليهود ولا الصهاينة في أرض فلسطين، وأن قيام الكيان الصهيوني في فلسطين مصلحة للدول الرأسمالية الكبرى، بعيدًا عن الدين اليهودي والفكر الصهيوني، وأن نابليون أول من بشر بقيام هذا الكيان عام 1789، حين دعا اليهود لإقامة دولة لهم في فلسطين، ومما يؤشر على زيف الادعاء بأن فلسطين أرض الميعاد ما ورد في قرار المؤتمر السادس للحركة الصهيونية الذي أقر قيام دولة لليهود في أوغندا أو الارجنتين، وهذا يعد تجاوزًا واضحًا للادعاء الديني اليهودي لفكرة أرض الميعاد، وهذا ما ورد في العديد من كتب المفكرين إلصهاينة الذين أقروا أن الدين اليهودي استخدم لإقناع فقراء اليهود للعودة إلى أرض الميعاد، وكان هرتزل يؤكد دائمًا أن الدين لا يهمني، بل يهمني الأسطورة الجبارة للعودة، وأن الدين اليهودي مجرد وسيلة لإقناع فقراء اليهود للعودة لأرض الميعاد.

وعن موقف الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن تحقق احتلال فلسطين 1948 وقيام دولة الكيان، بقيت أعين الصهاينة على باقي أرض فلسطين، فتم احتلال الضفة والقطاع وسعى الاحتلال جاهدًا لإحكام سيطرته عليها وسعى لتقسيمها بقصد تقسيم القضية، لتصبح قضيتين وفق المخطط الديني القومي الصهيوني اليميني، عبر فرض حقائق استيطانية على الأرض إلى جانب مشروع الترانسفير. ويبرز «الصوراني» أبرز رموز التيار الديني والقومي الصهيوني اليميني المتطرف أمثال: جابوتنسكي، ومائير كهانا، وتسيفي يهودا كوك، ودوف ليئور، وايتمار بن غفير، وسميتوريتش، وافي روتنسكي، وعن المنظمات الصهيونية الإرهابية، يورد حركة كاخ، وغوش أمونيم ومنظمة ضد الإرهاب، وغيرها.

وعن مستقبل هذا الكيان المسخ يقول غازي الصوراني: أنه إلى زوال وأن تفكيكه وزواله حتمية تاريخية، وأن هذا السرطان الممتد في الجسد العربي لا يشكل خطرًا على الشعب الفلسطيني فقط، بل على الأمة العربية جمعاء، وأن مسألة دحره مهمة قومية عربية، ويورد آراء بعض المؤرخين اليهود أمثال: أفنيري وشلومو ساند وغيرهم الذين تنبأوا بزواله.

كذلك يورد الباحث آراء عدد من المفكرين العرب الذين تناولوا الفكر الصهيوني أمثال: عبد الوهاب المسيري والراحل جمال حمدان الذي أصدر كتابًا قيمًا أسماه اليهود أنثروبولوجيا، فند فيه المزاعم الصهيونية وأحقية اليهود في فلسطين برؤية علمية ونقديه.

وفي ختام الدراسة التي لا يغني هذا المقال عن الاطلاع عليها ودراستها بشكل عميق لتستوفي حقها، يورد «الصوراني» أن الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع وجود وأنه لا يمكن هزيمة هذا الاحتلال، إلا عبر تشكيل اوسع جبهة عربية تقدمية، يكون لليسار دورًا قياديًا فيها لتحرير فلسطين.

أخيرًا، أود التأكيد أننا نواجه كيانًا استعماريًا احلاليًا توسعيًا صادر الأرض والمنزل ووسيلة الإنتاج ويسعى دائمًا نحو المزيد من مصادرة الأراضي وقتل واعتقال كل من يقف وجه توسعه، ولم يحضر شذاذ الآفاق إلى فلسطين لكي يغادروها، بل لتكون نقطة ارتكاز لتحقيق مزيد من التوسع ويحلوا بدل سكانها الأصليين، وكان عليهم لتبرير احتلالهم نسج كذبة كبرى اسمها أرض الميعاد ولكنهم واجهوا شعبًا متمسكًا بسرديته وبتاريخه وبحقه، عجزت آلة القمع والتنكيل أن تسحقه.

دعوة أخيرة لكل الأجيال الفلسطينية الحالية والقادمة لدراسة ما ورد في هذه الدراسة التي أرى أنها يجب أن تدرس في مدارسنا ومعاهدنا وجامعتنا، لأنها جمعت وركزت ما تشتت من كتابات حول الحركة الصهيونية بطريقة علمية ومنهجية وكشفت كذب وزيف الادعاء الصهيوني وافق الخلاص من هذا الاحتلال.

بريطانيا:

المناضلة رحمة العدوان بين حرية التعبير وتجريم التضامن مع فلسطين

أثارت قضية الطبيبة البريطانية من أصول فلسطينية رحمة العدوان جدلًا واسعًا في الأوساط الحقوقية والإعلامية داخل بريطانيا وخارجها، بعدما تعرّضت للاعتقال أكثر من مرة على خلفية مواقفها العلنية وتصريحاتها الداعمة للقضية الفلسطينية. هذه القضية لم تعد مجرّد إجراء قانوني بحق فرد، بل تحوّلت إلى نموذج صارخ للصراع المحتدم بين حرية التعبير وحدود الخطاب السياسي في الغرب، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بفلسطين.

من هي رحمة العدوان؟

رحمة العدوان طبيبة تعمل ضمن هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية (NHS)، وتنحدر من أصول فلسطينية. عُرفت بمشاركتها النشطة في التظاهرات والفعاليات المناصرة لفلسطين، وبمواقفها الصريحة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث عبّرت عن رفضها للعدوان الإسرائيلي وانتقدت السياسات البريطانية الداعمة لإسرائيل.

الاعتقال والتهم الموجّهة:

بحسب ما نُشر في وسائل إعلام بريطانية، تعرّضت العدوان لعدة اعتقالات خلال الأشهر الماضية، على خلفية اتهامات شملت:

التحريض على الكراهية العنصرية

التواصل الخبيث عبر الإنترنت (Malicious Communications–)

وادعاءات تتعلّق بالتعاطف أو الدعم لجماعات محظورة وفق القانون البريطاني

السلطات البريطانية برّرت هذه الإجراءات بأنها تأتي في إطار تطبيق القانون ومنع خطاب الكراهية، بينما يرى كثير من المتابعين أن ما صدر عن العدوان يندرج ضمن خطاب سياسي ناقد لا يتضمّن دعوة مباشرة للعنف.

المجلس الطبي والضغط المهني

لم تتوقف التداعيات عند الجانب الجنائي، إذ واجهت الطبيبة أيضًا تحقيقات مهنية من قبل المجلس الطبي العام (GMC)، شملت تعليقًا مؤقتًا أو مراجعة لوضعها المهني، وهو ما اعتبره حقوقيون شكلًا من أشكال العقاب المهني بسبب الرأي السياسي.

بين الرواية الرسمية ورواية التضامن

رحمة العدوان أكدت في تصريحات منسوبة إليها أن اعتقالها ذو دوافع سياسية، وأنها تُستهدف بسبب هويتها الفلسطينية ومواقفها المناهضة لما تصفه بالإبادة الجماعية في غزة. في المقابل، ترى السلطات أن القانون يُطبَّق دون تمييز، وأن حرية التعبير في بريطانيا ليست مطلقة عندما تتقاطع – بحسب تفسيرها – مع التحريض أو الكراهية.

قضية تتجاوز شخصًا واحدًا

ما يميّز قضية رحمة العدوان أنها لم تعد قضية فردية، بل أصبحت رمزًا أوسع لحالة متنامية في أوروبا وبريطانيا، حيث يشعر كثير من الناشطين والصحفيين والأكاديميين أن التضامن مع فلسطين بات مُجرَّمًا أو محفوفًا بالمخاطر القانونية والمهنية. وقد حذّرت منظمات حقوقية من أن توسيع تعريف "خطاب الكراهية" ليشمل النقد السياسي قد يُشكّل تهديدًا حقيقيًا لحرية التعبير.

قضية رحمة العدوان تطرح سؤالًا جوهريًا:

هل ما زالت حرية التعبير في الغرب محمية عندما تتعارض مع المصالح السياسية السائدة؟

وبينما تنتظر العدوان مآلات قانونية ومهنية غير محسومة، يبقى الأكيد أن قضيتها ستظل حاضرة في النقاش العام بوصفها مثالًا حيًا على الثمن الذي قد يدفعه من يرفع صوته دفاعًا عن فلسطين في السياق الغربي المعاصر.

زبيدة خليفة: حين امتزج دم الطلبة بدم فلسطين وسقط القناع عن الدولة

أبو علي بالعزيان

لم يكن موت زبيدة خليفة حادثا عابرا في سجل القمع، ولا مجرد فاجعة إنسانية تُطوى ببلاغ أو عزاء. كان إعلانا دمويا، صريحا وفجا، عن طبيعة العلاقة التي نسجها الطلبة المغاربة، والمرأة المناضلة على وجه الخصوص، مع القضية الفلسطينية: علاقة وجدانية، كفاحية، تتجاوز الشعارات المعلبة والتضامن الموسمي، إلى مستوى الالتحام العضوي، حيث يصبح الدم لغة مشتركة، والذاكرة ساحة نضال، والشهادة فعلا سياسيا بامتياز.

زبيدة خليفة، الطالبة اليافعة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، لم تُقتل لأنها كانت تمر صدفة في مكان الاحتجاج، بل لأنها كانت في قلبه، في مقدمة صفوفه، تحرّض، تشجّع، وتعيد للمرأة دورها الطبيعي في الفعل النضالي، بعيدا عن الصورة النمطية التي أرادتها السلطة كائنا هامشيا أو تابعا. كانت زبيدة تمثل ما تخشاه الدولة: امرأة واعية، منظمة، تربط بين فلسطين كقضية تحرر قومي، وبين النضال الطلابي باعتباره جزءا من الصراع الطبقي والاجتماعي داخل المغرب.

حين حُملت جثتها على الأكتاف، لم يكن الطلبة يشيّعون جسدا فقط، بل كانوا يرفعون مرآة في وجه السلطة، مرآة تعكس وحشيتها وعجزها عن احتواء صوت الحرية إلا بالرصاص. مسيرة الغضب التي انطلقت من الحي الجامعي نحو وسط مدينة فاس لم تكن جنازة، بل محاكمة شعبية للنظام، ولذلك كان الرد بالقمع، لأن الدولة حين تُحاصر أخلاقيا، لا تملك سوى

العصا.

شهادتي السابقة كناطق رسمي باسم الطلبة القاعديين آنذاك، ليست مجرد رواية من الماضي، بل وثيقة إدانة سياسية. الرصاصة التي استقرت في رأس زبيدة لم تكن طائشة، بل كانت رسالة: هكذا تواجه الدولة من يربط فلسطين بالمغرب، ومن يحوّل التضامن إلى فعل، والاحتجاج إلى تهديد. اختيار زبيدة بالذات، من وسط مئات الطالبات، يكشف منطق القمع الطبقي: استهداف القيادات الطبيعية، الرموز الكفاحية، والنماذج الملهمة.

المشهد الذي أعقب الجريمة، باقتحام الحرم الجامعي وسحل الطلبة والعمال والعاملات، ثم سقوط الشهيد عادل الأجراوي هاربا من بطش الأمن، يفضح زيف الخطاب الرسمي عن "هيبة الدولة" و"سيادة القانون". أي قانون هذا الذي يُطلق الرصاص داخل الجامعة؟ وأي هيبة تُبنى على دم الطلبة؟ الجامعة، التي يفترض أن تكون فضاءً للمعرفة والنقاش، حُولت إلى ثكنة، لأن السلطة لا تحتمل عقلا حرا، ولا جسدا يرفض الانحناء.

زبيدة لم تكن استثناء، بل كانت تجسيدا مكثفا لجيل كامل تشبّع بقيم التحرر، ورفض مبكرا السياسات الطبقية التي تعمّق الفوارق وتخنق المستقبل. دفاعها عن مطالب الطلبة، وارتباطها بفلسطين، لم يكونا مسارين منفصلين، بل خطا واحدا: مقاومة الاستغلال هنا، والاستعمار هناك، لأن اليسار الراديكالي علّمنا أن العدو واحد، وإن تعددت الأقنعة.

إطلاق اسم "20 يناير" على ساحة الجامعة لم يكن صدفة، بل اعترافا غير مباشر بأن الدم الذي سُفك هناك أسس لمرحلة جديدة من الوعي. زبيدة خليفة لم تمت؛ أُعيد إنتاجها في الذاكرة النضالية، في الأغاني، في الشعارات، في كل طالبة ترفع صوتها اليوم، وفي كل طالب يرفض التطبيع مع القمع، سواء كان داخليا أو صهيونيا.

قصة زبيدة تفضح أيضا نفاق الدولة حين تدعي دعم القضية الفلسطينية خطابيا، بينما تقتل من يناضل من أجلها فعليا. هنا تتقاطع السلطوية المحلية مع الإمبريالية العالمية: نفس المنطق، نفس الاحتقار للإنسان، ونفس الخوف من الشعوب حين تتحرك.

زبيدة خليفة ليست مجرد اسم في أرشيف الشهداء، بل علامة سياسية، تقول لنا إن فلسطين ليست بعيدة، وإن الجامعة ليست جزيرة معزولة، وإن المرأة ليست هامشا في معركة التحرر. هي سؤال مفتوح في وجه اليسار: هل نحفظ الشهادة في الذاكرة فقط، أم نحوّلها إلى برنامج نضالي، يربط بين الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية؟

في زمن الرداءة السياسية، تبقى زبيدة درسا قاسيا وبليغا: أن الدم حين يُسفك من أجل قضية عادلة، لا يُطفئ النار، بل يشعلها. وأن الدولة، مهما راكمت من أدوات القمع، لا تستطيع اغتيال المعنى. المعنى الذي كتبته زبيدة بدمها: فلسطين حرة، والطلبة في طليعة الصراع، والمرأة قلب النضال، لا ظله.

20 يناير 2026

إرادة تصفية الكنوبس بعد 74 سنة من الخدمة تكشف عن هشاشة الحماية الاجتماعية

كان وقع إنزال مشروع قانون 23-54 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتامين الإجباري عن المرض القاضي بإدماج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS وقعا مدويا وسط الرأي العام الوطني بصفة عامة والمؤمنين والمستخدمين بصفة خاصة.

وقد كانت ردود الأفعال لمناهضي ومناهضات المشروع قوية ومتنوعة ضمت النقابات والتعاضديات والوسائط الاجتماعية أدت إلى سحب المشروع من طاولة المجلس الوزاري الذي انعقد يوم الخميس 19 شتنمبر 2024 على الرغم من جدولته ضمن جدول أعماله.

وتبريرا لإرجاء مصادقة الحكومة على المشروع ابرز الناطق الرسمي في الندوة التي أعقبت الاجتماع انه « ارتأينا إلى أنه يجب أن نعمق دراسة مضامينه إلى أن يصبح يستجيب لمختلف القضايا المرتبطة بالحماية الاجتماعية". مما يعني أن تضمينه في جدول أعمال المجلس الحكومي لم يسبقه دراسة معمقة ولم يأخذ بعين الاعتبار مختلف القضايا المرتبطة بالحماية الاجتماعية.هذا التصريح او الاعتراف الواضح يبين من جهة ارتجالية العمل الحكومي ويوضح من جهة أخرى تهميش صريح لآراء ومواقف المعنيين/ات بالأمر بهذا الإدماج و دراسة تأثيره على مكتسباتهم /هن .

وتجد الإشارة إلى أن هذا التصريح لوحده يحتاج لتأمل جدي في طبيعة اشتغال حكومة اخنوش واستهتارها المكشوف بمبدأ إشراك المعنيين بالأمر في بلورة المشاريع والقرارت.

واستنادا الى تصريح الناطق الرسمي للحكومة في الندوة الصحفية الذي اعتبر أن "هذا القانون جاء ضمن قانون الإطار 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي يتكلم عن توحيد صناديق التغطية الصحية"، و أن "كل ما قامت به الحكومة هو تطبيق القانون» يمكن ان نستنتج ان هذا المشروع تم إرجاءه إلى وقت لاحق تنضج فيه شروط تمريره عملا بمقولة لينين «خطوة إلى الوراء من اجل خطوتين إلى الأمام»

هكذا يتضح أن المعركة ما زالت قائمة حول هذا الموضوع من اجل الحفاظ على المكتسبات التي يتمتع بها منخرطي/ات القطاع العام حاليا والدفاع عن حقوق مستخدمي/ات الكنوبس والتعاضديات.

ويبقى السؤال عن الدافع الذي جعل الحكومة تقدم على هذا الإجراء دون سابق إنذار وبدون أي مشاورة مع النقابات في عز دورة الحوار الاجتماعي ودون تقييم نتائجه الاجتماعية على ازيد من 3 ملايين منخرط وعلى ما يمكن ان ينتج عنه من عواقب على صحتهم في حالة الدخول في اضرابات مستخدمي الكنوبس والتعاضديات.

قبل المحاولة على الاجابة لابد ان اطرح نقطتين لاحظت انهما مغيبتان ضمن ما يدور من نقاش حول الموضوع .

النقط الاولى هي لماذا تم نسخ مرسوم قانون 2-18-781 بإحداث الصندوق المغربي للتامين الصحي CMAM بدون أي شرح او تبرير؟ خاصة ان هذا الصندوق له صفة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي اسند اليها تدبير التامين الاجباري عن المرض لفائدة موظفي واعوان ادارات الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية، أي كان من المفروض ان يحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS باعتبار هذا الأخير فدرالية مجمعة للتعاضديات وليس مؤسسة عمومية وبهذا كان سيتم تجاوز الخلل القانوني. كيف يعقل ان ينشر احداث هذا الصندوق في الجريدة الرسمية رقم 6716 في 10 اكتوبر 2018 ويبقى حبرا على ورق لمدة 6 سنوات وينسخ بجرة قلم. هل نعتبر هذا عبثا حكوميا ام او غياب المسؤولية؟ وهل من حق المواطنين ان يعرفوا لماذا تم تجميد هذا الصندوق ستة سنوات ولم يتم تفعيله؟

النقطة الثانية تتعلق بقدرة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي البشرية واللوجيستيكية ليتحمل مهام جديدة وثقيلة «اكثر من 3 ملايين منخرط بالقطاع العام» إضافة إلى مهامه الكثيرة حاليا والمتجسدة في نظام التامين الاجتماعي بشعبه الثلاثة (المعاشات، التعويضات العائلية والتعويضات الأجل القصير، وفي التامين الإجباري عن المرض لأجراء القطاع الخاص والتامين الاجباري عن المرض لغير الإجراء ونظام التامين عن المرض بالنسبة لغير القادرين على تأدية المساهمات. هل تم إذن تقييم قدرات ومقدرات الصندوق ؟ وما موقف مسؤولي الصندوق من هذا الادماج ؟

ساترك للقارء التفاعل مع هاتين النقطتين وأمر لأحاول الإجابة عن السؤال المتعلق بالهاجس الذي يحكم الحكومة ويدفعها لتطبيق عملية الإدماج عاجلا أم أجلا.

في نظري الدافع يكمن في تجاوز العجز المالي للكنوبس والذي يقدر ب1.14 مليار درهم سنة 2023 عبر التخفيض من نسب التعويضات والزيادة في نسب الاشتراكات ، حيث ستخضع هذه النسب لمضمون المرسوم المعمول به في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بحكم نسب التعويضات تقل ب20 الى 30 في المائة على النسب المعمول بها في الكنوبس . نفس الشئ فيما يخص نسبة الاشتراكات المرتفعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. هكذا نلاحظ ان الهاجس الحكومي هو هاجس مالي يقضي بدعم مشروع الحماية الاجتماعية الذي يبقي بعيدا عن تحقيق أهدافه في الزمن المحدد له على حساب ضرب مكتسبات فئة عريضة من موظفي ومستخدمي القطاع العام

ان ما تريد الحكومة ان تقوم به لا علاقة له نهائيا بشعار الدولة الاجتماعية الذي ارادت من خلاله ان تخفي طبيعتها البورجوازية والخادمة الامينة لمصالح الراسماليين وكبار المستثمرين وكبار المستوردين والمصدرين. ان الحكومة التي تثقل كاهل المواطنات والمواطنين بارتفاع الاسعار ولا تأبه باوضاعهم الاجتماعية لن تتوانى عن الهجوم على مكتسبات العاملين في القطاع العام بعد ان تركت القطاع الخاص لقمة صائغة للباطرونا وذوي الجاه والسلطة.

ان تصفية الكنوبس عاجلا او اجلا حسب رغبة الحكومة يحتاج لصده الى وحدة نضالية حقيقية والى طرح بديل يرتكز على شرط الحفاظ على المكتسبات وعلى حوار جدي ومسؤول. كما يجب في هذا الاطار ان تساهم الدولة في تمويل العجز بالاتجاه نحن الأثرياء بدل ان تدمر قدرات الطبقة المتوسطة بضخ ما تبقى لها من امكانيات مادية متواضعة.

وفي ختام هذا المقال لابد ان اشير الى ان مناهضتنا لعملية الادماج ودفاعنا عن اوضاع المستخدمين والمؤمنين لا يجب ان يخفي الفساد والتجاوزات والاختلالات التي تعرفها التعاضديات بدليل المتابعة القضائية لرئيسين متتاليين للمجلس الاداري للتعاضدية العامة لموظفي الادارات العمومية بتهمة التبذير وتمرير الصفقات المشبوهة. هذا يتطلب إخضاع التعاضديات لمدونة التعاضد التي يجب إخراجها إلى حيز الوجود مما يضمن مراقبتها ويجعل حدا لمراكمة مهام التجبير والمراقبة في يد المنتخبين. كما ان لكنوبس والذي في نظري يجب ان يحل محله الصندوق المغربي للتامين الصحي الذي تم نسخه في هذا المشروع لتصحيح وضبط مساطير مجموعة من الخدمات والتي يعاني من اختلالها المنخرطون والمنخرطات.

محمد هاكاش
05/10/2024

الحميمية النضالية

نورالدين موعابيد

لا إخال هذه الحميمية إلا أحد اشتقاقات «الحمى»، تلك الدرجة الحرارية التي قد تصيب الإنسان. والواقع أنها لا تكتفي بالأبعاد المادية (الفيزيقية)؛ إذ تخترق حتى الأبعاد الرمزية، لاسيما حين يكون الحقل الدلاليّ، الذي تتحرك فيه هو الحقل الوجدانيّ، ومن ثمة لا أغلو إن قلت إنه حقل مغبون، أو مفترى عليه، لذاك أسارع إلى تمييز الوجدان الفرديّ/ الوجدان الجمْعيّ (الجماعيّ)، تمييزا لا ينفي أنهما يتصالحان، ويتقاطعان فينسجان وشائج جدلية، وعلاقات تفاعلية، نفيسة مترتباتها.. أما بؤرة هذه المساهمة فهي «الحميمية النضالية»، التي يرقى رقيها المناضلون الحقيقيون، وهي قرينة «الألفة»، وليست من المعنى الجسديّ في شيء.

مسوّغ اجتراح هذا الموضوع هو أن من المناضلين من اجتمع فيه ما تفرق في غيره، وبخاصة الأريحية والجزافية. فالأولى هي جوده وسخاؤه، لذلك لا يُنكرُ (بفتح الكاف) عطله إذا ما أنفق ما في جعبته جميعها سعْيا إلى تحرير الإنسان وتحرره من: مستنقع القهر، وأرخبيل القمع.. بينما الجزافية هي أنه مقدام، جسور يعي الآليات التي تحرك ماكروبنيات المجتمع، السوسيواقتصادية تحديدا. وواضح أن هذا المفهوم لا يعدم الاحتراس والتحوُّط وبذلك ينأى عن المخاطرة المجانية التي لن تخدم مترتباتها طموحاتِه (طموحات عموم الكادحين)، بل إنها تحبطها وتجهض أجنتها.

وتحضر الحميمية النضالية الحقل السياسيّ والحقل الإيديولوجيّ، والحقل النقابيّ، أما من يصادر هذه الحقول فلن يعدو كونه محتالا، مخادعا، نحو أولئك البؤساء، الذين يحاولون عبثا «تحييد «Neu-traliser العمل النقابيّ، ناسين، أو متناسين أن الجماهير المنخرطة في النقابات الحقيقية تؤمن بالديمقراطية وتؤمّن التقدمية.

يناير 2026

سمفونية المطر
عبداللطيف صردي

تمطر الآن وربما اليوم بكامله
لن يأتي بائع التبغ الرخيص
لايلوح في الأفق بائع الجرائد المفروشة
يختفي شبح الشيخ صاحب الروايات قرب منارة الساحل الصخري
لا يلعب الشطار الرند في زوايا السوق القذر
لا ينام المشرد على الورق المقوى في قبو العمارة الكريه
تبتلع الأرض المسخ ماسح الأحذية الأحذب اللعين
لا يغادر الحواة غرفته البئيسة .لاتبارح الثعابين صنادقها
لاتعرض طفلة الورد باقتها اليانعة في حديقة العشاق البسطاء

يقول الحالم المحب :سقف بيتي حجر وحديد وحنين بلوري
سأنزوي ليلا قرب المدفئة أنتشي بنارها لأخط ديباجة طويلة في وصف قوامها وجيدها وظفيرتها
وينشر المتيم صور حبيبته يسقيها بعطرها كقارئة الفنجان فتغدو كالدمى البرونزية وان تلبستها روح عاتبها عن الهجر
يشتهي الخطيب علكا أو قبلة عابرة في قاعة السينما او حافلات مميتة كما كان غرا ولغزا وغوا وزير نساء وغزير شعر كزغرودة جامحة جانحة
ويدلف الزعيم البيروقراطي الاريسطوقراطي الخان المتائلئ النجوم بسيجاره الضخم يكرع نبيذا أحمر كشفاه عاملات مربى الكرز الموسمي
ومافتئت حبات المطر تغازل زجاج المقطورة فغفوت الى أن أيقظني صوت الجابي الأجش وبسط يده لينتشلني من سباتي وهذياني
ولا زلت لم اشف من قرفي للمفتشين المحتالين والمختالين يأتون الفرعيات من غير أبوابها حين تمطر السماء ويوحل بلاط الفصل
الليل أرخى بسدوله ولازالت تمطر في حضرة الغياب لمولاتي المقرف
تقول سيدة في الغد ماذا سيلبس اولادي اذا طالت نهارات شتوية وحجبت جحافل الظلام خيوط الشمس.

الحبيب التيتي:

رغم كون السيرورات الثورية لا زالت عالقة في عنق الزجاجة، فإن الافاق تبقى مفتوحة لإمكانية التغيير الحقيقي لأنه بات هو الجواب الوحيد والممكن أمام الشعوب

تقديم

نستضيف في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي، الرفيق الحبيب التيتي عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، في هذا الحوار حول الأوضاع في السودان واسباب الفشل لحد الآن في تحقيق الأهداف التي انطلقت من اجلها الثورة في حلقتها الراهنة بالسودان...

نشكر هياة تحرير الجريدة المركزية لحزبنا على تخصيصها موضوع ضيف العدد 639 للثورة السودانية الراهنة ونحن سعداء أيضا على ان نكون ضيفا على الجريدة ونقدم بعض الأفكار علها تشكل مساهمة في بناء جيهة الدعم والاسناد لهذه الثورة العظيمة ودعم لرفاقنا ورفيقاتنا في الحزب الشيوعي السوداني عصب القيادة السياسية لهذه الثورة.

■ عرفت الثورة السودانية ضد نظام تحالف العسكر والإخوان المسلمين مراحل نوعية مهمة، هل من الممكن أن تعطي للقراء فكرة عن الثورة السودانية أسبابها، تناقضاتها، برنامجها، القوى الفاعلة فيها وفي قيادتها؟

● **في ما يلي نستعرض بشكل مركز جدا أهم خصائص هذه الثورة:**

+لا شك بأن الثورة السودانية في مرحلتها الراهنة، هي استمرار واستفادة من دروس ثورات الشعب السوداني وتجارب قواه السياسية ومنها الحزب الشيوعي السوداني.

+ الثورة السودانية هي الرد على تاريخ من القمع العسكري الرهيب وعلى مسلسل من تفتيت أراضي السودان الغنية.

+ الثورة السودانية في حلقتها الراهنة، هي الرد الشعبي على دولة التمكين للإخوان المسلمين بعد أن تعرت حقيقة مشروع الاسلام السياسي في مصر وتونس، وبعد اندلاع التناقضات في هذا الصف الإسلامي بين الإخوان المسلمين عالميا والإسلام الوهابي السعودي وتجلياته في القاعدة وداعش.

+ الثورة السودانية طرحت الأسئلة الحقيقية التي عجزت السيرورات الثورية في البلدان الأخرى عن الإجابة عليها لعدم توفر القيادة الطبقية الثورية.

+ الثورة السودانية طرحت معادلة التغيير الثوري بصياغة شعار» إسقاط النظام، تفكيك النظام، وتصفية النظام» ورفضت كل اشكال الهبوط الناعم.

+ الثورة السودانية تمكنت من طرح تلك الأسئلة، لأنها توفرت على الشروط الموضوعية والذاتية للازمة الثورية، وفي مقدمتها الحزب المرتبط بالطبقة العاملة وهو الحزب الشيوعي السوداني.

+ للثورة السودانية مطباتها وكوابحها الخطرة:

– مسالة القيادة والتحالفات.

استطاعت الثورة السودانية أن تحل معضلة الكتلة الحرجة وتكتيك ربط النضال الاقتصادي والاجتماعي عبر خلق وتشبيك منظمات المهنيين بعيدا عن منظمات التمكين. تأسيس الجبهة السياسية وهي قوى الحرية والتغيير.

– الثورة السودانية جربت أسلوب العصيان المدني والإضراب السياسي العام، لكنه فشل لأنها لم تدخله إلا بعد أكثر من 8 أشهر من المظاهرات والمسيرات بعدما أن استنزفت الطاقات، وأنهكت الصفوف، ولم تظهر بوادر تفكك الجيش والشرطة؛ بل تقوت ميليشيات حميداتي وتحولت إلى قوة عسكرية ضاربة.

– ظهور تناقضات داخل الجبهة السياسية التي تقود الثورة، وتشكلت حكومة من قوى الحرية والتغيير بتعاون مع المؤسسة العسكرية، واقتسام السلطة وهذا هو أحد اشكال الهبوط الناعم المرفوض من طرف القوى الثورية، الأمر الذي أدى إلى تجدر مواقف القوى الثورية الأخرى وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني.

– انقلاب عسكري يزيح قوى الحرية والتغيير من طريقه بعدما قبلت بالهبوط الناعم لكن المؤسسة العسكرية اعتبرت الفرصة سانحة للرجوع السافر إلى العهد القديم بدون مساحيق.

■ ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي كبحت إمكانية نجاح الثورة السودانية؟ وما دور الطبقة العاملة في هذه السيرورة الثورية؟

● **في العوامل الداخلية الكابحة لنجاح الثورة: صعوبة تحول الحزب الشيوعي إلى هياة أركان خوض الصراع الطبقي.**

1- طرحت الثورة السودانية ضرورة وجود حزب بالمفهوم اللينيني كهيأة أركان خوض الصراع الطبقي.

كل من تابع ولا يزال مجريات الثورة السودانية سيتعرف على المعنى الحقيقي لمفهوم الحزب في نظرية لينين. إنه أوصى وعمل بشكل مثابر على بناء حزب بلشفي على شاكلة هيأة أركان لخوض الصراع الطبقي. بعد إسقاط رأس النظام الرجعي الاستبدادي في السودان تولت الدولة العميقة عملية إدارة الصراع مع قوى الثورة. ظهرت هيأة الأركان الحقيقية للدولة السودانية ممثلة في مؤسسة الجيش والشرطة وميليشيات الجنجويد أو التدخل السريع للمجرم حميداتي. توحدت هيأة الأركان وقامت بالانقلاب في آخر المطاف وتحملت المسؤولية المباشرة في قمع الثورة.

ما كان للثورة السودانية أن تصمد لحد الساعة لو لم تكن هناك انويه حقيقية لبناء هيأة أركان الثورة السودانية. ولان هذه العملية كما وضحها لينين تتطلب حزبا ثوريا طبقيا يعبر عن مصالح الطبقة العاملة السودانية ويحشد التحالف الاستراتيجي مع الفلاحين والكادحين ومع الجنود والعساكر الصغار هذه العملية معقدة للغاية والحزب الذي سيتولاها هو بدوره طور التشكل وفي مراحل متقدمة من التطور واستيعاب دروس تجاربه التاريخية العظيمة وتضحيات شعبه وقادته. لولا وجود الحزب الشيوعي السوداني لكانت الثورة السودانية الحالية قد أقبرت واقفل قوسها إلى حين.

ما يهمنا اليوم، هو إثارة الانتباه والإلحاح على التركيز الفطن لتوجيهات لينين حول الضرورة الموضوعية والتاريخية لتأسيس هيأة أركان خوض الحرب الطبقية وكل من تخلى عن هذا الدرس الثمين أو يحاول التمويه عليه أو دفع الناس إلى البحث عن بدائل أخرى مثل الاعتماد على الحراكات الشعبية، وإنكار دور الحزب الطبقي، سيكون بمثابة من قبل عن طيب خاطر إخلاء الطريق لكي تستعيد القوى المضادة المبادرة، وتنتصر هيأة أركانها القائمة والموجودة والحاضرة في ساحات العمليات وفي كل مجريات الصراع الطبقي.

من يسعى للثورة، عليه أن يسعى لتملك أسلحتها وإلا فليتنحى جانبا لأنه سيتسبب في فشل السيرورة التي تعرفها الساحة منذ 2018 في السودان. هذا ما نفهمه من توجيهات الحزب الشيوعي السوداني، وهذا ما يجعلنا نعقد الآمال على تبلور وتشكل هيأة أركان ثورة السودان الشقيق وبذلك يستلهم هذا الحزب توجيهات لينين ويفيد شعبه من علم الثورة.

الثورة السودانية بقيادة الحزب الشيوعي تبحث في الميثاق الثوري ونجحت اللجان الشعبية الثورية في صياغته ونقاشه وهو في مراحله النهائية.

أنها الخطة البديلة على الأرض، وهي تتحرك لاستعادة مهام الثورة وإفشال الهبوط الناعم.

صعوبات برنامجية وتكتيكية

1- برنامج الثورة ومطالبها، يتم التداول الواسع في موضوعها، كما يتم الاستعداد الجدي والحازم لها قبل اندلاع الثورة.

2- وقت الثورة لا مجال للارتجال. المطلوب هو تدقيق البرنامج و/ أو إعادة صياغة شعار سابق وتحيينه.

3- التعامل التكتيكي يكون على قاعدة إستراتيجية وخط، اقتنعت به الجماهير منذ وقت سابق على الثورة. وإذا فقد التكتيك علاقته بالإستراتيجية أصبح تخبطا وأيدانا بفشل القيادة وانصراف الجماهير من حولها.

4- رغم توفر كل هذه العوامل في الثورة، فإنها قد تدخل إلى عنق الزجاجة، ولذلك لابد أن تتولى الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين لأنهم الطبقات المنتجة، مواقع القوى الأساسية للثورة – يتم ذلك عبر التعبيرات السياسية لها كطبقات – حتى تضمن نجاح الإضراب العام والعصيان

المدني وان تتفكك المؤسسة العسكرية.

5- هذه العوامل كانت ولا زالت مفتقدة في العديد من الحراكات والانتفاضات السابقة والحالية وهو ما يفسر الفشل أو الانكفاء أو نجاح إعادة السيطرة من طرف الأنظمة المستبدة.

فشل حل معضلة المؤسسة العسكرية.

في تطور هام وبعد الانقلاب العسكري ليوم 25 أكتوبر 2021 طرح الشعب السوداني سؤال المؤسسة العسكرية ولخص بيان قوى الثورية جوابه في بيان صادر يوم 30 اكتوبر يوم المظاهرات المليونية مظاهرات العصيان المدني والإضراب السياسي العام وكان هذا هو الجواب « تصفية جهاز أمن الإنقاذ وحل الميليشيات بالدمج والتسريح، وبناء جيش وطني مهني بعقيدة أساسها حماية الشعب والحدود، تحت إمرة السلطة المدنية.»

مرة أخرى تتأكد الرؤية التي صاغها ماركس أن الشعوب لا تطرح إلا الأسئلة التي تستطيع الجواب عليها. هذا برهان جديد على تطور الثورة السودانية وأنها في الطريق الأسلم قد يطول ويتطلب تضحيات جسام لكن الشعب السوداني سيصل بثورته إلى المستوى الأفضل ويفتح طريقا جديدا نحو الحرية والتحرر والديمقراطية الشعبية والدولة الجديدة.

■ ما هي المداخل المفيدة في دعم نجاح هذا النوع من الثورات التي

تحالفت ضدها القوى الامبريالية والرجعيات العربية والحركة الصهيونية والقوى المحلية العميلة، ولم تجد حلفاء دوليين يسندونها إذا استثنينا الدعم السياسي والمعنوي للقوى التقدمية والماركسية في العالم والذي يبدو أنه لا يزال دون المستوى المطلوب؟

● في تكالب القوى الامبريالية والسكوت الاجرامي لبعض الحلفاء وضعف الأممية الماركسية وتشتت مكوناتها.

تواجه الثورة السودانية جبهة من القوى غاية في التعقيد والانكباب على فهمها سيساعد جميع القوى الثورية على الصعيد الأممي على امتلاك البوصلة النظرية للتعامل مع تناقضات المنظومة الرأسمالية والامبريالية العالمية.

إننا نرى رؤية العين المجردة، ولن نحتاج إلى استعمال ذكاء خارق، لنلمس بأن الشعب السوداني وقواه الثورية وضمنها الحزب الشيوعي السوداني يتعرضون إلى تكالب دولي وتدخل مباشر سافر يشمل الامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني والأنظمة العربية الرجعية وروسيا الاتحادية بتواجد ميليشيات فاغنر وتواطؤ صيني قديم. فما هو الموقف السديد للثورة السودانية من هذه التناقضات وهذا التكالب؟ إن الثورة في حاجة إلى تحليل ملموس لاتخاذ الموقف وكذلك القوى الشقيقة عليها أن تأخذ مصلحة هذه الثورة عند التعبير عن تحالفاتها الدولية.

لا يجب على القوى الداعمة إلزام الثورة السودانية بالتخندق إلى جانب من أطراف الصراع على القطبية والزعامة للمنظومة الرأسمالية والامبريالية العالمية. بل وجب إعلاء حق الشعب السوداني في تقرير مصيره في وجه جميع الأقطاب وجعله شرطا من شروط المواجهة على الصعيد الدولي.

إن العالم يعيش مرحلة جديدة من الحرب على إعادة تقسيم مناطق النفوذ بين القوى الصاعدة والقوى المتقهقرة.

دعونا نلقي بعض الاسئلة حول موضوع القطبية هذا:

السؤال الأول: ألا تشكل الساحة السودانية مثلها مثل الفلسطينية مجال إعادة اقتسام العالم بما يضمن إجهاض الثورة السودانية وإقبار الثورة الفلسطينية؟ أم وجب على الثورة السودانية تعطيل نفسها والإسهام في إعادة تقسيم العالم بتخندقها لأحد القطبين الذين يسعيان إلى الهيمنة وبعدها تستأنف فعالياتها في جو تعدد القطبية داخل المنظومة الامبريالية؟

السؤال الثاني: ألا يمكن اخذ الدرس الثمين والتاريخي بكون الصراع على قيادة المنظومة الامبريالية قبيل الحرب العظمى، الحرب العالمية الأولى جعل الأحزاب الشيوعية تنقسم إلى جزأين: الأول، ذهب واصطف عبر الأممية الثانية وخاض الحرب تحت راية الدول الوطنية، والجزء الثاني، انصرف إلى طريق جديد مستقل عن البرجوازية، وناضل من اجل تحويل الحرب الامبريالية إلى حرب أهلية، تمخضت عنه الدولة الاشتراكية مع ثورة أكتوبر 1917 ومعها الأممية الثالثة؟

السؤال الثالث: ما هي القطبية الحقيقية التي على الطبقة العاملة أن تناضل من اجلها؟ أم هل هذه القطبية وفي الشروط الحالية لن تكون ألا تحت قيادة البرجوازية الوطنية وأين هذه البرجوازية الوطنية؟

السؤال الرابع: إذا كنا في نفس الخندق مع الحزب الشيوعي السوداني ومع رفاقنا في الثورة الفلسطينية وباقي ثوار العالم، فهل نحن وراء نفس المتراس أم ترانا مبعثرين ولا متراس يجمعنا؟ ألا يعني التموقع في نفس الخندق، يفرض بالضرورة تحديد الأعداء ودراسة تناقضاتهم الثانوية وعدم السماح لتلك التناقضات الثانوية بأن تشتت صفوف الخندق، بل يجب أن تكون بمثابة الاسمنت لقوته وتوفر أسباب صلابته.

تصوير:عبدالرحيم عيطونة

على سبيل الخلاصة:

رغم كون السيرورات الثورية لا زالت عالقة في عنق الزجاجة فإن الآفاق تبقى مفتوحة لإمكانية التغيير الحقيقي لأنه بات هو الجواب الوحيد والممكن أمام الشعوب التي نهضت لتقرير مصيرها، ولتضع نقطة نهاية لعهد الاحتلال أو مرحلة الاستعمار الغير مباشر.

الثورة لا زالت على جدول أعمال كل شعوب منطقتنا وكل تجربة تبحث عن طريقها الخاص.

كل تجربة تبحث في معالجة معادلات الأزمة الثورية. فإذا كان من درس أمام هذه الشعوب وهو: ليست كل أزمة هي أزمة ثورية، فللأزمة الثورية شروطها والتي من دون اجتماعها لا يمكن للثورة أن تنجح أو يكتب لها ذلك.

الثورة السودانية قطعت أشواطا هامة في إنضاج شروط الأزمة الثورية لكنها لا زالت لم تصل إلى نقطة اللاعودة. فنقطة اللاعودة بالنسبة لكل أزمة ثورية تتطلب تحقيق أمرين أساسيين وهو الكتلة الحرجة التي متى تجمعت تحت راية هيأة أركان فانه تصبح حاسمة في نتائج اخذ السلطة والنقطة الثانية هي حل مسالة تفكيك النظام وتصفيته كما يقول ثوار السودان أو بكلمة أخرى حل معضلة جهاز الدولة القمعي وفي قلبه المؤسسة العسكرية. ما لم ينتقل الصراع الطبقي لداخل هذه المؤسسة وما لم يتم اختراق صفوفها عموديا وأفقيا فان ثمن الثورة قد يكون باهضا ومكلفا للشعوب. ولذلك يجب الاستعداد لدفع مثل ذلك الثمن وهو ما قامت به شعوب أخرى وعلى رأسها شعوب الاتحاد السوفيتي أو الثورة البلشفية لما انفجرت الحرب الأهلية وكانت بمثابة استمرار الحرب العالمية الأولى داخل التراب الروسي.

■ ما هي دروس هذه الثورة بالنسبة للقوى الثورية في العالم العربي والبلدان المغاربية والقارة الافريقية؟

● سنحاول بعجالة شديد تقديم أهم عناصر الجواب على موضوع الدروس المستقاة من هذه الثورة العظيمة وبداية لماذا انحصرت السيرورات الثورية بما فيها الثورة السودانية؟

– لم تجتمع عناصر الأزمة الثورية بما يكفي من النضج. لقد توفرت بعض عناصر الشرط الموضوعي، وغابت عناصر الشرط الذاتي الحقيقية رغم توفر بعض بدائل الشرط الذاتي في قوى الإسلام السياسي لكنها لم تستطع التحول إلى الموقع الثوري بل أصبحت مكون لقوى الثورة المضادة، كما توفرت قوى برجوازية صغيرة فوضوية أو بلانكية...

– السيرورات الثورية توقفت عند مرحلة أولية وهي إسقاط رؤوس النظام. فاذا كان ذلك من بين أهداف الثورة، فإنه تحول في نفس الوقت إلى فخ، استعمل لإستعادة المبادرة من طرف القوى الرجعية، وفي ذات الوقت لإجهاض الثورة. وهنا كانت الحاجة لقيادة ثورية سبق الكلام عن طبيعتها لانجاز ما لم تعد البرجوازية وتعبيراتها السياسية قادرة عليه.

– الثورة في مواجهة معضلة الدولة وقضية الجيش ومستقبل الوطن كما ظهر في الحالتين الليبية واليمنية.

■ أين يكمن عنق الزجاجة للسيرورات الثورية بمنطقتنا؟

● كل السيرورات الثورية المندلعة بمنطقتنا منذ نهاية 2010 تعثرت بفعل أنها سيرورات توقفت في أوجها عند نقطة معينة أو عند حاجز لم تستطع تجاوزه. إنها توقفت عند مهمة لم تقم بها وهي الأصعب أي تلك المتمثلة في إسقاط الدولة بكل مكوناتها ومنها الجيش. لكن لكل حالة سيرورة ثورية أسبابها الخاصة بها؛ ما لسيرورة تونس من أسباب، ليس هي أسباب سيرورة مصر، ولا سيرورة السودان.

النتيجة والمحصلة النهائية بقيت مؤسسة الجيش بعيدة عن فعاليات السيرورة الثورية ولم تطلها لتحقق ما تحتاجه الثورة من تصدعات لهذ المؤسسة ويساعد على إسقاط الأنظمة وتصفيتها وتفكيكها كما تصوره الحزب الشيوعي السوداني وخاض النضال من اجله، لكن ارتكبت أخطاء تكتيكية كانت قاتلة في خوض العصيان المدني والإضراب العام، الذي أعلن عنه بشكل متأخر جدا، وقد أنهكت قوى الكادحين والعمال لما أعلن عن الاعتصام العام والإضراب العام.

نتيجة عدم الاهتمام بالمؤسسة العسكرية في هذه السيرورات، استطاعت فلول الأنظمة المطاح بها أن تسترجع السلطة عمودها الفقري الجيش ولو من خلف الستار أو بشكل سافر كما في مصر والسودان الذي ضمن مكانته في النظام الجديد عبر تواجد قوي لمندوبين انتدبتهم القوات المسلحة في السلطة الجديدة في انتظار توفر الشروط للرجوع التام للنظام المطاح به، هكذا كانت العديد من محاولات الانقلابية لضباط سودانيين دون عقاب.

أما في تونس، فالأمر يختلف بعض الشيء، لكنه مفضوح ويكفي الاستماع لقيس سعيد الذي اخبرنا بان الصواريخ القانونية منصوبة وموجهة لأهداف دقيقة يكفي إشارة بسيطة لتنطلق من منصاتها. إن قيس سعيد يكشف الستار عن المنصات الحقيقية التي سترسل قواتها تجاه الأهداف التي تعرقل الرجوع التام للنظام المطاح به. إن المنصات والصواريخ ليست قوانين وإنما معدات الثكنات العسكرية للجيش التونسي الذي لم تحطمه السيرورة الثورية بتونس.

لذلك نعتبر أن عنق الزجاجة الذي علقت به السيرورات الثورية، يكمن بالأساس في مؤسسة الجيش التي بقيت بعيدة عن التغيير الثوري، بالإضافة إلى وقوف التغيير عند الإطاحة ببعض رموز الأنظمة ولم يذهب إلى الإطاحة بالنظام الاقتصادي والمالي ومختلف التحالفات الهيمنية مع الخارج. أن نطلب بإنجاز هذه الخطوات، يفرض علينا النظر إلى القوى التي تقود هذه السيرورات والتي تعتقد أن الثورة هي الاستيلاء على جهاز الدولة كما هو، وإعادة توظيفه مع إدخال بعض الإصلاحات عليه. في هذه القضية لا تحتمل الإصلاحية، أو هي لا تكفي بالمرة، إنها ضارة، ويعتبر الاكتفاء بها خيانة للثورة نفسها أو انتحارها. الثورة لا يمكن أن تكون إصلاحية في موضوع الدولة، ولن تستحق أن تكون ثورة إن هي تعاملت بالمنظور وبمنطق الإصلاحية.

درس تشكل الكتلة الحرجة التي من دونها لا يمكن تحقيق زخم التغيير الثوري.

بعد تجربة ومراحل الثورة الراهنة للشعب السوداني فإنني اعتبر لا العمل السياسي ولا النقابي سيبقى على نفس الوثيرة وضمن التصور او الامكانية.

العمل السياسي وفي صلبه قضية التحالفات وحشد القوى وبناء الكتلة الحرجة أجابت عنه وأعطته الثورة السودانية مخرجات وآفاق جديدة.

العمل النقابي المتكلس والرازح تحت كلكل البيروقراطية النقابية والتشتت والتشرذم أعطته الثورة السودانية أفقا ومضمونا ومكنت من الإبداع فيه.

الكفاح المسلح للمنظمات المسلحة وربطها بالبرنامج العام اعطته الثورة السودانية أفقا ومخارج جديدة.

الإسلام السياسي نفسه تعرض لنقد الثورة لانها واجهت بنية دولة التمكين التي بناها الاخوان المسلمون ولذلك وجد الاسلام السياسي نفسه تحت طائلة المحاسبة وضرورة التطور والتجدد.

المؤسسة العسكرية نفسها وضعتها الثورة وجها لوجه وتصارعت معها واتضح ان الثورة لابد ان تجل معادلة الجيش وان تفكك قيادته وان فشلت في هذه المهمة فان الثورة مهددة وقد تتراجع الى حين.

كل فكر سياسي في بلداننا لم يضع نصب اعينه هذه الدروس والإفادات لهذه الثورة العظيمة سيكون كمن لم يدرس التاريخ وقد يعيد ارتكاب الاخطاء الي اشارت لها الثورة السودانية. كل فكر سياسي لم يتتلمذ على هذه المدرسة سيكون خارج التاريخ الذي يكتب بدماء وتضحيات ثوار السودان.

مصر:

ذكرى ثورة 25 يناير 2011، الثورة المخطوفة بين الفشل والمؤامرة

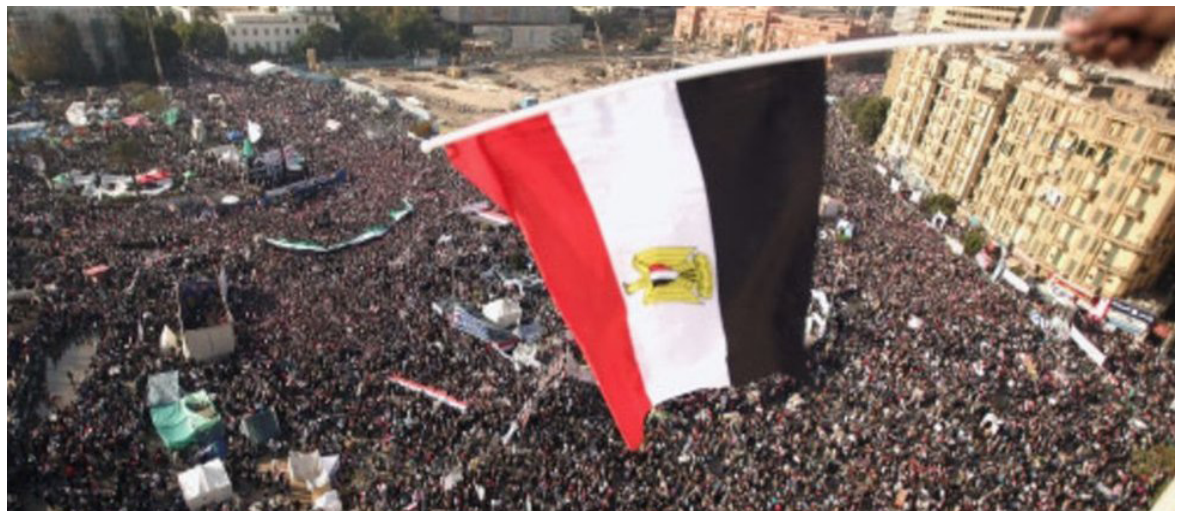

حلت الذكرى 15 على قيام ثورة 25 يناير المصرية التي أطاحت بأحد أعمدة الاستبداد والخيانة والعمالة حسني مبارك، بعد 3 عقود تحت سلطة خنقت الأنفاس. وعقب 18 يوما من الثورة والاعتصام الرئيسي في ميدان التحرير، نزل المصريون في الميادين مرددين مطالبهم تحت شعار "عيش، حرية، عدالة اجتماعية".

أوكل النظام المصري إجابة الجماهير إلى الشرطة التي واجهتهم بالنار والرصاص، فسالت دماء كثيرة، وسقط قتلى متعددون تحولت أشلاؤهم إلى وقود زاد لهب الثورة اتقادا، فكانت الجماهير على موعد مع جمعة الغضب في الثامن والعشرين من نفس الشهر، وكان الحشد أكبر والغضب أقوى، وكان القمع أشد.

فقد انطلقت عربات الأمن تدهس المتظاهرين على جسر قصر النيل، وتولى الرصاص تفريق الجماهير، لكنهم كانوا أشد غضبا، فأحرقوا المقر الرئيسي للحزب الحاكم في مصر، وقذفت الجماهير كرة الرعب المشتعلة إلى ضفاف السلطة والجيش، وبدا واضحا أن عهد الخنوع قد ولى، وأن نظام مبارك بدأ في التآكل السريع.

تحول الهتاف في ميدان التحرير، رمز الثورة في مصر، من «الداخلية بلطجية» إلى «الشعب يريد إسقاط النظام».

غير أن النظام، لم يتمكن من رؤية الدخان المتصاعد من قمم الفقر طيلة عقود، ثم ألقى يوم الغضب ثورة الجماهير إلى ساحل الرفض، وانطلق الثوار في الخامس والعشرين يطالبون بالعدالة الاجتماعية المفقودة...

ولم يكن البيان المعلوم سوى تمهيد لتغيير جديد في حكم مصر، إذ أعلن اللواء عمر سليمان مساء يوم 11 فبراير العبارة الشهيرة: «قرر الرئيس محمد حسني مبارك تنحيه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة الدولة ».

وبين تنحي مبارك، وموج الجماهير التي انطلقت في جمعة الغضب يوم 25 يناير، مسار زمني قصير، لكنه كان حافلا بالثورة والغضب، فقد هز أركان النظام القوي المتحجر مثل الأهرام.

بعد ان استلم الجيش السلطة،غرق المصريون في موجة من الأماني المعسولة، بأن حكم مبارك وممارساته، وفكرة نظامه قد ابتلعها الماضي وأصبحت جزءا من كتاب الذكريات المؤلمة التي طالما سبحت على ضفاف النيل، وسالت بين أوديته وحقوله وحدائقه.

15سنة على الثورة، وفي ذكرى الإطاحة بنظام مبارك، ما تزال مصر بين ضفتي الأمل والألم، وما تزال أسباب الثورة قائمة، وأسئلة الإخفاق وإشكالات الفشل في الوصول إلى أهداف الثورة تحاصر الجيل السياسي الذي انطلقت من حناجره دعوات التغيير.

وما زالت الذاكرة أيضا مفعمة بجراح أخرى مثل يوم رابعة، وأصابع الدم التي تدفقت من بين ركام القتلى الذين أحرق الرصاص أجسادهم.

أصبح شعار التغيير يغوص في أعماق الغضب، و تقلبات التخبط و غياب البديل الثوري العملي،وبالتالي أصبح الجيش أول مستفيد من تصدع جدران الثورة، ومن تآكل أبنائها، ومن بروز أنيابها الجديدة التي لم تكن غير الصراع والنزاع والاستعجال في تقاسم غنيمة غير سائغة.

إنه في مرحلة الحراك والسيولة الثورية، كان التطلع والشعور بالقدرة على التغيير والفعل حاضرا بقوة.بيد ان إلتفاف بعض القوى الانتهازية،ذات القناع التيولوجي وخيانتها للثورة من خلال التواطؤ مع عناصر الدولة العميقة التي كانت لا زالت متحكمة في أغلب الخيوط خصوصا في المؤسسة العسكرية،دون ان ننسى تدخل القوى الاقليمية والدولية وتواصلها ودعمها لقوى الثورة المضادة،كل ذلك كان من اهم أسباب السقوط والفشل ومن تم الانكماش. حينها أدرك الناس أن التغيير الجذري ليس بالسهولة المتهمة، وإن سقط رأس السلطة. ذلك ان هناك أسباب ذاتية وموضوعية كانت وراء تراجع الثورة وليس باعتبارها مؤامرة وسقوطا مدويًا،فالثورة الشعبية تتعدى مجرد كونها تغييرًا في النظام وإصلاحا للدولة، لأن الهدف من إصلاح الدولة هو رعاية وتسهيل إنشاء نظام اجتماعي جديد وشامل.

وهنا نستشهد بمنظور السياسي الماركسي والمثقف العضوي أنطونيو غرامشي عن إمكانية العمل على هذا المشروع، حتى في ظل الدول السلطوية والاقتصادات الليبرالية الجديدة،وهذا هو الدور التاريخي المنوط بالمثقف،والذي افتقدته مع الأسف ثورة 25 يناير التي سيطرت عليها الظواهر الصوتية والاعلامية الشبابية دون تكوين سياسي نظري وميداني وتنظيمي.

إذن فثورة 25 يناير لم تكن أبدأ مؤامرة، لكنها كانت ضحية مؤامرة من الداخل والخارج سعت إلى احتوائها ثم القضاء عليها، وتشويهها، لتظل الحقيقة التي ستبقى في ذاكرة البشرية تقول إن شباب مصر نجح خلال 18 يوما فقط في إسقاط نظام حكم فاسد وفاشل ومستبد، بحثا عن مستقبل أفضل لبلادهم حتى وإن أتت الرياح بما لا تشتهي سفن هؤلاء الشباب الذين دفعوا ثمن الثورة مرة، وثمن إجهاضها مرات عديدة. فرغم كل ما حدث سياسيا، ومن هزيمة الثورة، يوجد مشترك بين مجموعاتها وأفرادها وهو الإيمان بها كفكرة، بكل ما تشمله من قيم، وفي مقدمتها الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

لقد كانت ثورة مجيدة، حتى إذا لم تحقق أهدافها حتى الآن، وستبقى صفحة مضيئة في تاريخ مصر رغم اختطافها والانقلاب عليها.

التجربة الإنسانية تقول إن الثورات الحقيقية، كما هو حال ثورة 25 يناير العظيمة، تتعثر لكنها لا تموت لأنها ببساطة تعبر عن أحلام الشعب وحقوقه المشروعة التي يجب أن تتحقق في يوم من الأيام..

ان صراع انتزاع الحقوق الإنسانية ثورة،والوجود في الشارع ثورة،وتراكم النضالات ثورة،فحتى وجود آلاف النشطاء والسياسيين من رموز الثورة في السجون

وتحوّل أبطالها إلى متهمين/ات هو ثورة تعبد الطريق إلى الثورة الكبرى ،ثورة الخلاص..ومهما يكن من أمر فان ثورة 25 يناير دخلت التاريخ و لن يستطيع الإنقلابيون شطبها بجرة قلم.

المصطفى خياطي بتصرف من م. م.

حدث الأسبوع

مجلس ترامب : بؤرة توتر وليس سلام

المصطفى خياطي

أمريكا انسحبت من 68 منظمة دولية، 38 منها تابعة للأمم المتحدة وآخرها وأبرزها منظمة الصحة العالمية مع قرار إيقاف كل أشكال التعاون والتفاوض حول الجوائح والأوبئة التي قد تظهر في المستقبل.

أمريكا ذهبت في المقابل بقيادة رئيسها، الذي يسوق معسكره الامبريالي والعالم إلى هاوية لا أحد يمكنه التنبؤ بقعرها ونهاياتها. ذهب إلى دافوس لتأسيس «مجلس..» سماه«سلام..» ولا توحي وجوه الشر الموقعة على ميثاق تأسيسه من كلمة سلام أية علامة، اللهم إذا تغيرت المفاهيم وانقلبت القواميس وصار مرادف سلام هو الإبادة والتهجير والتجويع والاختطاف... فنتانياهو مطلوب لدى الجنائية الدولية بسبب جرائمه الفظيعة في فلسطين، وطوني بلير يداه ملطختان بدماء ملايين العراقيين وكوشنير عراب التطبيع الإبراهيمي وحامي جرائم الكيان الصهيوني. أما العرب الموقعون فهم شهود تبعيين على جرائم من ساقوهم لهذا المحفل اللئيم.

تأسيس هذا المجلس بعد تأجيل ضرب إيران تفوح منه رائحة الانقلاب على ما تبقى من مؤسسات دولية وأممية، وقد يمضي فترة انتقالية لجس نبض العالم قبل إعلان الموت الكلينيكي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. مجلس الحرب هذا الذي جمعه واسسه ترامب وسيرأسه مدى الحياة، تهافت إلى حجز تذكرة دخوله بسومة مليار دولار، بعض الدول العربية من بينها المغرب، دون استفتاء شعوبها حول هذه الخطوة الفارقة في تاريخ العلاقات الدولية والشرعية الدولية، ولو من باب احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها. طبعا هذا ضرب من الخيال السياسي politifiction لأننا إزاء استبداد هرمي يبدأ من أعلى أي من المركز الامبريالي نزولا وفرضا على محيط التبعية والإذعان تحت طائلة بلطجة الشرير الأكبر وتقويض المصالح الإقليمية وزعزعة كراسي الحكم والخدمة الوظيفية لأنظمة هذه الدول.

ترامب إذن عندما بادر برؤيته اللامنطقية والمتعجرفة للقضايا إلى تأسيس مجلسه هذا، كان يدرك انه أولا لا يستطيع تمرير قرارات كبرى داخل مجلس الأمن، خصوصا إزاء الصين وأوروبا. إنه يبحث عن آلية لمباركة وشرعنة قرارات الحرب والتوغل والتوسع والاستيلاء على ثروات الشعوب، وإلا لماذا لم يتم تأسيس هذا المجلس تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة؟ ترامب يدرك أنه قد لا يعود إلى راس الإدارة الأمريكية بعد الانتخابات المقبلة بسبب ما جناه على الشعب الأمريكي من عزلة وسوء السمعة لدولة تعتبر نفسها عظمى، وكذلك بسبب عمق التناقضات التي كرسها داخل الطغمة الرأسمالية. بالإضافة إلى أن اسمه صار مرادفا لجرائم الإبادة والإرهاب.

ترامب أسس لنفسه ولأحبائه الصهاينة آلية لفعل ما يريدون، وليس فقط توسيع الكيان الصهيوني بالاحتلال أو القضاء على المقاومة الفلسطينية وجبهة إسنادها في إيران واليمن ولبنان وسوريا، بل يريد تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء هذا الحق والمطالبين به والمدافعين عنه والمقاتلين من أجله.

ما جرى خلال الأسبوع المنصرم دافوس ليس مجرد اجتماع وتوقيع ذي صلة ببروتوكولات دبلوماسية. ما حدث هو نقطة بداية لفترة تفكيك النظام العالمي الذي ساد – بمساوئه – منذ الحرب العالمية الثانية.

عدة دول أوروبية على رأسها بريطانيا (حليفة أمريكا) وفرنسا وإسبانيا ومن امريكا الشمالية كندا، كلها لم تنخرط في هذه الآلية المشبوهة. لماذا؟ لأن ميثاقها التأسيسي غامض وملتبس وضبابي. أما بالنسبة لدول الخليج العربية فلا حول لها ولا قوة. أما المغرب فإن عليه انتظار التحولات التي قد تعصف بعلاقات نظامه مع بعض دول أوروبا (فرنسا وإسبانيا).

ما يتأكد الآن وفي خضم التحولات الجيوسياسية التي يعيشها العالم، هي ان هذا المجلس سيكون في حد ذاته بؤرة تذاجب وتقاطب وتصارع بين أمريكا من جهة والصين من جهة أخرى مع تسجيل ان روسيا قد تلوذ بالصمت وقد تبارك الهجوم على إيران. العالم سينتظر ويترقب ما الذي سيحصل.